

جامعة غرداية  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني  
في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية  
شعبة العلوم المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة

بعنوان:

تأثير السياسة الجبائية على نشاط المؤسسات الاقتصادية-دراسة  
حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية

سالم محمد أمين

من إعداد الطلبة : حجيري نور الدين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2021/09/15

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	( أستاذ محاضر - ب )	/أ
مشرفا	( أستاذ مساعد - أ )	الأستاذ/هندي كريم
مشرفا مساعدا	( أستاذ مساعد - أ )	الأستاذة/ بن مولاي زينب
ممتحنا	( أستاذ محاضر - ب )	/أ

السنة الجامعية 2021/2020



جامعة غرداية  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني  
في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية  
شعبة العلوم المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة

بعنوان:

تأثير السياسة الجبائية على نشاط المؤسسات الاقتصادية-دراسة  
حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية

سالم محمد أمين

من إعداد الطلبة : حجيري نور الدين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2021/09/15

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	( أستاذ محاضر - ب )	/أ
مشرفا	( أستاذ مساعد - أ )	الأستاذ/هندي كريم
مشرفا مساعدا	( أستاذ مساعد - أ )	الأستاذة/ بن مولاي زينب
ممتحنا	( أستاذ محاضر - ب )	/أ

السنة الجامعية 2021/2020

# إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

الى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما ورزقهما العفو والعافية في الدنيا والاخرة

الى اخوتي واخواتي والى جميع أفراد عائلتي

الى كافة الاهل والاقارب

الى جميع الاحباب والاصدقاء أهدي هذا العمل المتواضع

نور الدين

# إهداء

إلى من تعبت على تربيتنا رغم جميع الظروف

إلى روح والدتي العزيزة رحمة الله عليها واسكنها فسيح جناته، وإلى والدي الغالي حفظه الله

إلى جميع من وقف معي في ظروف الصعبة ولو بكلمة "لكم هذا العمل"

جميع الأحباب والأصدقاء

إلى زملاء الدرجة ماستر 2021/2020

تخصص محاسبة جامعة غرداية

محمد أمين

## شكر و تقدير

الحمد لله تعالى على نعمه علينا وتوفيقه لنا، الحمد لله الذي أمدنا بالصبر والقوة لإتمام هذا العمل

ان بحثنا هذا لم يكن لينجز لولا فضل الله علينا و توفيقه لنا فلك الحمد و الشكر يا رب

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ "كريم هندي" والأستاذة "زينب بن مولاي" لتفضلهما بالإشراف على هذا العمل،

الذين قدما لنا يد العون ولم يبخلا علينا بنصائحهما السديدة.

كما نشكر كل أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة

وكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

## ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة كيف تؤثر السياسة الجبائية على نشاط المؤسسة الاقتصادية ولكي تكون نتائج دراستنا أقرب إلى الواقع اخترنا استجواب عدة مؤسسات اقتصادية من مختلف مناطق الوطن، فمن الشرق وقع اختيارنا على ولاية ورقلة وولاية تقرت ومن الغرب على ولاية وهران ومن الشمال على الجزائر العاصمة ومن الجنوب على ولاية اليزي مرورا بالوسط على ولاية غرداية، حيث اخترنا مؤسسات مختلفة الحجم والقطاع والنشاط، وقد اعتمدنا على اسلوب الاستبيان وهو أحسن اختبار نظرا لعدم تمكننا من اجراء والاعتماد على تقنية المقابلة بسبب جائحة كورونا، حيث توصلنا الى جملة من النتائج أهمها أن المؤسسة تتأثر بالسياسة الجبائية المنتهجة من طرف الدولة، حيث كلما توفرت التخفيضات الجبائية قل العبء الجبائي وكلما ارتفعت ازداد العبء الجبائي.

**الكلمات المفتاحية:** سياسة جبائية، ضرائب، عبء جبائي، ضغط جبائي، تخفيضات جبائية.

## **Abstract:**

This study aimed to know how the tax policy affects the activity of the economic institution, and in order for the results of our study to be closer to reality, we chose to interrogate several economic institutions from different regions of the country. And from the south on the state of Illizi, passing through the center on the state of Ghardaia, where we chose institutions of different size, sector and activity, and we have relied on the questionnaire method, which is the best choice due to our inability to conduct and rely on the interview technique due to the Corona pandemic, where we reached a number of results, the most important of which is that the institution is affected by politics The taxation applied by the state, whereby the more tax reductions are available, the less the fiscal burden is, and the higher the fiscal burden is.

**Keywords:** Fiscal policy, Taxes, Fiscal burden, Fiscal pressure, Fiscal reductions.

## قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	II-1
الشكر و تقدير	III
ملخص الدراسة	IV
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	02
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية	03
المطلب الأول: ماهية السياسة الجبائية ونظريتها	03
الفرع الأول: مفهوم السياسة الجبائية والنظام الضريبي	03
الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للسياسة الجبائية	05
الفرع الثالث: فعالية وكفاءة النظام الجبائي	06
الفرع الرابع: الأهداف الاقتصادية للسياسة الجبائية	08



09	المطلب الثاني: المؤسسة الاقتصادية
09	الفرع الأول: تعريف المؤسسة
11	الفرع الثاني: المؤسسة في النظرية الاقتصادية
11	الفرع الثالث: أنواع المؤسسات
13	الفرع الرابع: محيط المؤسسة ودورة حياتها
14	الفرع الخامس: المؤسسة الاقتصادية ومدى ارتباطها بالتنمية الاقتصادية
15	المبحث الثاني: تأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية
15	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة
15	الفرع الأول: أثر الضريبة على الاستهلاك
17	الفرع الثاني: أثر الضريبة على الادخار
17	الفرع الثالث: أثر الضريبة على الاستثمار
18	الفرع الرابع: أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل
18	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة
18	الفرع الأول: استقرار وانتشار الضريبة
19	الفرع الثاني: نقل العبء الضريبي
20	المطلب الثالث: أثر الضريبة على الانتاج والعمالة والتضخم
20	الفرع الأول: أثر الضريبة على الانتاج والعمالة
21	الفرع الثاني: أثر الضريبة على التضخم

22	المبحث الثالث: السياسة الجبائية في الجزائر
22	المطلب الأول: أنواع الضرائب في الجزائر
24	المطلب الثاني: الإعفاءات والتخفيضات الضريبية
25	الفرع الأول: الغاية من التحفيزات الضريبية
25	الفرع الثاني: أنواع التحفيزات الجبائية
26	المبحث الرابع: الدراسات السابقة
26	المطلب الأول: عرض لبعض دراسات دكتوراه سابقة
33	المطلب الثاني: دراسات ماستر سابقة حول الموضوع
38	خلاصة
الفصل الثاني: دراسة حالة لتأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية	
40	تمهيد
41	المبحث الأول: منهج ومجتمع الدراسة
41	المطلب الأول: منهج الدراسة
42	المطلب الثاني: المجتمع وعينة البحث وأدوات القياس
50	المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج
51	المطلب الأول: عرض وتحليل إجابات العينة على المحور الأول
52	المطلب الثاني: عرض وتحليل إجابات العينة على المحور الثاني
54	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الرئيسية والفرعية

59	خلاصة
60	الخاتمة
62	قائمة المراجع
66	الملاحق

## قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	الرقم
38	توزيع المبحوثين على المؤسسات الاقتصادية	01
39	توزيع المبحوثين حسب الجنس	02
40	يبيّن توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	03
40	يبيّن توزيع أفراد العينة حسب مقر المؤسسة	04
41	يبيّن تصنيف المؤسسة	05
41	يبيّن انتماء المؤسسة	06
42	يبيّن الضرائب التي تسدها المؤسسة	07
43	درجة الثبات لمحاور ومجالات الدراسة حسب معامل كرونباخ ألفا	08
46	تحديد مستويات الموافقة	09
46	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات السياسة الجبائية	10
47	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات السياسة الجبائية	11
49	يوضح فروق العينة على اجابتهم حول تطبيق السياسة الجبائية تعزى لمتغير الانتماء	12
50	يوضح فروق العينة على اجابتهم حول تأثير السياسة الجبائية تعزى لمتغير الانتماء	13

51	يوضح فروق اجابات العينة على تطبيق السياسة الجبائية تعزى لمتغير التصنيف	14
52	يوضح فروق اجابات العينة على تطبيق السياسة الجبائية تعزى لمتغير التصنيف	15
53	نتائج معامل الانحدار الخطي للسياسة الجبائية	16

## قائمة الأشكال

الصفحة	الأشكال	الرقم
07	كفاءة وفعالية النظام الجبائي	01
39	توزيع المبحوثين حسب الجنس	02

# مقدمة

تعتبر المؤسسات الاقتصادية شريان الحياة الاقتصادية، واهم عوامل المؤدية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاء حيويا لخلق فرص العمل، كما أن السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة تؤثر بشكل مباشر على هذه المؤسسات وقد تكون ظرفية تعدل النشاط الاقتصادي في المدى القصير، وبذلك تستعمل السياسة الجبائية أو النقدية والتي هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، كما قد تستعمل سياسات هيكلية تهدف إلى مصاحبة تطور الاقتصاد ضمن مدى الطويل كالسياسة الصناعية .

وإن كانت المؤسسات الاقتصادية باختلاف أهدافها من تحقيق الارباح وتحقيق متطلبات المجتمعات وكذلك أنواعها يبقى تطورها ونموها مرهون بعدة عوامل سواء عوامل داخلية وخارجية، وبالأحرى المناخ الاقتصادي، بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية المنتهجة أو المتبعة من طرف الدول حيث أن السياسة الاقتصادية تضم عدة عوامل وأهم عامل يكون محفز أو معيق لتنمية هذه المؤسسات الاقتصادية هي السياسة الجبائية.

حيث تسعى جل الدول على تطوير من قدرات وكفاءة مؤسساتها الاقتصادية سواء الخاصة أو العامة بتوفير مناخ ملائم لتلك المؤسسات، وهذا لأهميتها كما ذكرنا سابقا، بل تعدى ذلك حيث أصبحت المؤسسات الاقتصادية تمثل مقياس الدول، وفي الكثير من الأوقات فإن تلك المؤسسات يكون لها شأن في تسيير سياسة الدول وبناء علاقات وتكتلات اقتصادية.

كما ذكرنا سابقا إن تطور ونمو المؤسسات الاقتصادية مرهون بعدة عوامل ومن أهمها السياسة الجبائية، والتي بدورها ترتبط بالاقتصاد والتنظيم الاجتماعي وتشكل العنصر الأساسي في الأعمال والدراسات العلمية المالية، كما تساهم السياسة الجبائية في تفعيل الأطر والقوانين الضريبية بهدف تحقيق الأهداف، ولقد قدم آدم سميث قاعدة شاملة لليبرالية الاقتصادية، مع التركيز على القوانين بناء السوق، وهو الذي لفت انتباه المجتمع العلمي إلى حقيقة أن الإطار التشريعي الذي يتم صياغته بشكل صحيح يسمح بالتنمية الفعالة للاقتصاد.

يعتبر التحفيز الجبائي من أحد أهم الأساليب السياسية التي تستعملها الدولة لتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مزايا ضريبية والتخفيضات في معدلات الضريبة خاصة للمؤسسات الناشئة غرض تشجيعها على الانطلاق و مواصلة النشاط .



## إشكالية الدراسة:

الإشكالية التي نهدف إلى معالجتها في هذه الدراسة تتمثل في السؤال المحوري التالي:

**ما مدى تأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟**

من خلال السؤال المحوري والذي تطلب الإجابة عليه بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع السياسة الجبائية في الجزائر؟ وهل تعتبر فعلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الجزائرية؟
- هل تساهم السياسة الجبائية الجزائرية في دفع نشاط اقتصادي دون آخر؟
- ماهية معوقات التي تحول دون تطبيق السياسة الجبائية في أي نشاط من الأنشطة الاقتصادية؟

## فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وضعنا الفرضيات التي بدورها تزيد من قدرتنا على فهم الإشكالية المطروحة أو الظاهرة المدروسة من خلال تفسير العلاقات بين متغيرات الدراسة والعناصر المختلفة المكونة لهذه المشكلة أو الظاهرة وترشدنا في جمع البيانات عن موضوعنا والذي له علاقة بالجانب الاقتصادي والمالي من هذا المنطلق فإن فرضيتنا حول دراستنا تمحورت حول متغيرين مستقل وتابع وهما السياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية محولين معرفة مدى تأثير المتغير المستقل ونعني به السياسة الجبائية على المتغير التابع المؤسسات الاقتصادية.

## الفرضية الرئيسية:

$H_0$  هناك تأثير قوى ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha=0.05$ ) للسياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

## الفرضيات الفرعية:

- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) لتطبيق السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري (الانتماء-التصنيف)

- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) لتأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري (الانتماء-التصنيف).

### مبررات اختيار الموضوع:

أ- المبررات الذاتية: إن أسباب اختيارنا للموضوع الدراسة كان سببه الميولات الشخصية للمواضيع ذات الطابع الاقتصادية والمالي وكذا المحاسبي، بالإضافة إلى التعرف على أهمية السياسة الجبائية للدولة الجزائرية، وبهدف أيضا إسقاطها على المؤسسات الاقتصادية، ومدى نجاعتها في تطوير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ب- المبررات الموضوعية: وتمثلت في معرفة وفهم دور السياسة الجبائية و تأثيرها الاقتصادي وخاصة على المؤسسات العمومية والخاصة وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، وبناء فكرة عامة عن الموضوع وآفاقها، بالإضافة إلى إيجاد حلول استنادا للاستقصاء ودراسة عينة من مجتمع لدراسة، ورغبنا منا في مساهمتنا البسيطة في إثراء هذا الموضوع وهذا لأهميته البالغة والخوض فيه

### أهداف الدراسة وأهميتها:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية أهدافها، والمتمثلة في السعي نحو الإجابة عن التساؤلات المثارة بخصوص الآثار المترتبة عن السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

أولاً- الأهمية النظرية: وتتجلى بما ستفصح عنه الإجابات عن التساؤلات النظرية، بوصفها ستوفر إطارا نظريا يؤسس لمفهوم السياسة الجبائية والضرائب وكذا مفهوم المؤسسات الاقتصادية الخاضع للنظام الجبائي الجزائري، على نحو قد يسد بعض أو كل حاجات المهتمين بخصوصه.

ثانياً- الأهمية الميدانية: وتتجسد باختبار واقع السياسة الجبائية ومدى تأثيرها على المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للنظام الضريبي الجزائري ولقد وضحناها في نقاط التالية:-

- إبراز أهمية ومفهوم السياسة الجبائية وكذلك المؤسسات الاقتصادية.
- تحديد مدى توافق السياسة الجبائية و نجاعتها في تطوير الاقتصاد الجزائر عبر تطوير وتنمية المؤسسات الاقتصادية أم العكس.

- إبراز العلاقة بين السياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية.

### حدود الدراسة:

قسمت حدود الدراسة إلى ثلاثة أقسام وتمثلت فيما يلي:

✓ الحدود الموضوعية: وشملت العلاقة بين السياسة الجبائية و المؤسسات الاقتصادية.

✓ الحدود المكانية: دراسة المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للنظام الجبائي الجزائري

### منهج البحث والأدوات المستخدمة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة، ونظرا لأهمية الدراسة وطبيعة الموضوع وللإلمام بأهم جوانبه، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعد من أهم المناهج وأكثرها استخداما وانتشارا في الدراسات الخاصة بالعلوم الاجتماعية، إذا يركز على ما هو كائن في الوصف والتفسير للظاهرة المدروسة، حيث يقوم على جمع البيانات الكمية والكيفية وتبويبها وتحليلها وتفسيرها، ومن ثم استخلاص النتائج، بالإضافة إلى الجمع ما بين الدراسة النظرية والميدانية، كما انتهجنا أسلوب دراسة حالة في الدراسة الميدانية، ولتحقيق منهجية هذه الدراسة استخدمنا المقابلة (مقابلة رؤساء المصالح) لمعرفة حيثيات السياسة الجبائية المطبقة في الجزائر، وكيفية حل بعض المشاكل التي تواجهها المؤسسات بمختلف أنواعها بالإضافة إلى الاستبيان الذي سيوجه للمختصين العاملين في المجال المحاسبي حيث يعتبر الاستبيان تقنية أساسية في بحثنا، إذ يعطي الحرية لكل فرد للإجابة، وكذا بالاطلاع على مختلف المراجع التي لها علاقة بجوانب الموضوع وقد استعنا ببرنامج الحزم الإحصائية (SPSS) إصدار 25.

### مرجعية الدراسة:

من أجل معالجة موضوع الدراسة، تم الاطلاع على مجموعة من المراجع والمصادر لتغطية جوانبه النظرية والميدانية، ففي الجانب النظري تم الاعتماد على:

- الكتب و المراجع العربية والأجنبية التي لها علاقة بالموضوع؛

- الأبحاث المنشورة ومذكرات التخرج والملتقيات التي تناولت الموضوع؛

أما في الجانب التطبيقي لجأنا لدراسة حول المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها وأحجامها ، للنظر في السياسة الجبائية، وكذا جمع البيانات من خلال المقابلة و الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة.

### هيكل الدراسة:

للإلمام بجميع جوانب موضوع الدراسة، والإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، قسم نظري وقسم خصص للدراسة التطبيقية، ولكل فصل ثلاثة مباحث.

### الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

- البحث الأول: مفهوم السياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية
- المبحث الثاني: علاقة السياسة الجبائية بالمؤسسات الاقتصادية
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

### الفصل الثاني: دراسة واقع التدريب الإلكتروني بمؤسسة سونلغاز.

- المبحث الأول: منهج ومجتمع الدراسة
- المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

نموذج الدراسة: تشمل دراستنا على متغيرين اثنين حيث تعتبر المؤسسات الاقتصادية متغير مستقل، و تأثير السياسة الجبائية متغير تابع

## الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية  
والمؤسسات الاقتصادية

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

### تمهيد:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية ذات الكيان المعنوي جزء لا يتجزأ من الدولة، كما أن لها تأثير مباشر وغير مباشر على الحالة الاجتماعية والسياسية للدول، والمؤسسة هي مفهوم ذو طبيعة جد معقدة ، تتميز بالشمولية ويمكن النظر إليها من زوايا متعددة، حيث تعبر المؤسسة عن واقع اقتصادي وبشري واجتماعي، كونها تعمل في بيئة مجتمعية محددة، وتمثل جزءا من البنية الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع فالمؤسسة بوظائفها المختلفة هي في قلب البيئة الاقتصادية الديناميكية، التي ميزتها الرئيسية التطور والتغير ، فالحيث الحالي للمؤسسات جد معقد وغير مؤكد.

من بين أهم المؤثرات الخارجية على المؤسسات الاقتصادية السياسة الجبائية والتي بدورها تسعى الدول إلى بلورتها لتتلاءم مع المنشآت الاقتصادية وهذا حفاظا عليها وتطويرها، كما أن السياسة الجبائية تعتبر أهم العوامل الداعمة للتنمية الاقتصادية وكذلك تعتبر وسيلة فعالة في توجيه الموارد الاقتصادية وتحفيز الاستثمار وتشجيع الانتاج، وفي هذا الصدد من دراستنا سوف نتطرق إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث نحاول أن نجمع أكبر قدر من الممكن من الدراسات النظرية حول المؤسسة الاقتصادية والسياسة الجبائية وتأثيرهما، وكذلك نعرض إلى الدراسات التي سبقتنا والمماثلة لدراستنا.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

المبحث الثاني: تأثير السياسات الجبائية على المؤسسات الاقتصادية

المبحث الثالث: السياسة الجبائية في الجزائر

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

### المبحث الأول: الأدبيات النظرية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفاهيم حول السياسة الجبائية المؤسسة الاقتصادية ومكوناتها وأطرها القانوني وكذلك إلى النظريات الاقتصادية التي تتحدث عنهما .

#### المطلب الأول: ماهية السياسة الجبائية ونظريتها

تعد السياسة الجبائية والضرائب وغيرها من الإيرادات السيادية التي تحتل مكان الصدارة بين الإيرادات، ولا تأتي أهميتها من كونها أهم الإيرادات فحسب وإنما لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر وكذلك لما تثيره الدراسات الجبائية من مشاكل اقتصادية وقانونية واجتماعية بل وسياسية أيضا هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لما ينتج عنها من آثار اقتصادية تلعب دورا بارزا في الاقتصاديات القومية مهما اختلفت الأوضاع الاقتصادية التي تعمل في ظلها الأنظمة الضريبية، بل ويمكن الجزم أن السياسة الجبائية لما تلعبه من دور مهم تعد من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وأكثرها عمقا في تأثيرها لذلك نجد أن موضوع السياسة الجبائية أخذت اهتمام الباحثين والدارسين في علم المالية والاقتصاد.

#### الفرع الأول: مفهوم السياسة الجبائية والنظام الضريبي

تعتبر الإيرادات الجبائية من أهم مصادر تمويل النفقات العامة وذلك لإشباع الحاجات المتعددة، والتي ازدادت أهميتها بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من الحياد إلى التدخل، مما يتطلب البحث عن مصادر التمويل الكافية من أجل توجيه الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى دورها المالي فهي تمارس أدوار عديدة وعلى نطاق واسع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تعرف السياسة الجبائية على أنها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث بعض التغيرات المقصودة وتجنب أخرى لا تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالسياسة الجبائية تبحث عن فعالية السياسة الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

1- نوح محمد نوح عبد الرحيم، الخاسبة الضريبي، مطابع دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1971. ص 13

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

كما أن النظام الجبائي هو مجموعة الضرائب التي تصيب مراحل معينة من الاستهلاك أو الإنتاج أو الثروة عند انتقالها إلى أشخاص آخرين أو عند تحقيقها زيادة في قيمتها بعد تقويمها. كما يعرف أيضا على أنه مجموعة التشريعات والسياسات والأجهزة التي تنظم وتخطط وتدبر وتنفذ عمليات تعبئة وجباية الاقطاعات المالية التي يؤديها الأفراد الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جبرية ونهائية بدون مقابل خاص ومباشر. ويكشف هذا النظام حقيقة الأهداف التي ينبغي للدولة تحقيقها من وراء الدور الذي تريد الضرائب أن تلعبه في فترة زمنية، والوسائل التي تنتهجها للقيام بهذا وتحقيق تلك الأهداف، وهيكل النظام الجبائي المتكامل يكون على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

ولقد تعددت تعريفات السياسة الجبائية واكتفى النقاد الاقتصاديين والمالين بتعريف الجباية فقط واعتبروا قرارات الدولة بشأن الجباية هي السياسة الجبائية ومن بينها نذكر ما يلي :

هي مجموعة من الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة وذلك من خلال دورها المالي باعتبار الضريبة الممول الرئيسي لخزينة الدولة، إلى جانب الدور الضبطي والتوجيهي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة ميزان المدفوعات<sup>(2)</sup>، وتعد السياسة الضريبية من أهم أدوات الدولة في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، وقد شهدت العقود الأخيرة<sup>(3)</sup>، تغيرات وتطورات هامة على صعيد الأوضاع الاقتصادية، كما يرى الأستاذ هاشم عبد الرحمان التوروي، برنامج تخطيطه وتنفذه الدولة عن قصد، مستخدمة فيه أنواع وأساليب وفنون الضرائب، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة، على كافة المتغيرات النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي مساهمة في تحقيق أهداف المجتمع<sup>(4)</sup>

تعرف على أنها مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية<sup>(5)</sup> كما نجد من يعرفها بأنها: " فريضة إلزامية تحدها الدولة ويلتزم المكلف

1- محي محمد السعيد، العلاقات القانونية بين الممول والإدارة الضريبية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2002، ص 03

2- محي محمد السعيد، العلاقات القانونية بين الممول والإدارة الضريبية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2002، ص 03

3- جنات فروق السمالوطي، إصلاح المالية العامة في مصر، الإصلاح الضريبي في مصر والمعادلة الصعبة، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد، أيام 7-8 يونيو 2005، جامعة القاهرة، 2005، ص 10.

4- هاشم عبد الرحمن التوروي، الأسس الفلسفية للضرائب، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2015، ص 152.

5- عبد القادر باب وخيرة، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، جامعة المدينة، سبتمبر 2014،



## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

بأدائها بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه تحقيقا لأهداف المجتمع<sup>(1)</sup>، كما تعرف على أنها " فريضة مالية تضعها الدولة وتلزم بها المكلفين من الأفراد والهيئات بغية تحقيق مجموعة من الأغراض العامة، وهي عبارة عن تحويل قسري غير عقابي للمصادر المالية من القطاع الخاص إلى القطاع العام، بناء على معايير محددة سلفا دون مقابل مباشر أو نفع محدد وذلك لإشباع حاجات عامة وتنفيذا للسياسة العامة للدولة<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للسياسة الجبائية

تشكل المبادئ الأساسية والمحورية للسياسة الجبائية على مجموعة من الإجراءات الضريبية والتي يتم تطبيقها وتحديد معدلاتها الضريبية<sup>(3)</sup>.

**أولاً- الإعفاء الدائم:** يقصد به الإعفاء الذي تستفيد منه المؤسسة طيلة مزاولة نشاطها بصفة دائمة، والهدف منه تشجيع مثل هذه المشاريع الاستثمارية وذلك لما لها من أهمية أو نظرا لتكلفتها الاستثمارية أو لها مردود منخفض؛

**ثانياً- الإعفاء المؤقت:** يقصد به منح إعفاء ضريبي بصفة مؤقتة للمشاريع الاستثمارية بحيث لا يدفع المستثمر الضريبة لمدة معينة غالبا ما تتراوح بين ثلاث إلى عشر سنوات، وبهذا فالإعفاءات تلعب دورا هاما في التأثير على الاستثمار وكذا المساهمة في التقليل من المخاطر التي تواجه المستثمر خاصة في المراحل الأولى من المشروع وهذا يعتبر حافزا من أجل استقطاب الاستثمار.

**ثالثاً- التخفيض الضريبي:** نعي بالتخفيض الضريبي إخضاع المكلف بالضريبة لمعدلات ضريبية أقل من معدلات الضريبة السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة للرسم على النشاط المهني نظير التزامهم بتقديم قائمة بالزبائن المتعامل معهم والعمليات التي يتم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب<sup>(4)</sup>؛

**رابعاً- القرض الضريبي:** هو عبارة عن حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى حيث يعتبر امتيازاً ضريبياً يتعلق بفترة من المكلفين الذين يتمتعون بشروط خاصة وهنا القرض الضريبي هدفه تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع آخذا بعين

1- المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الضرائب والموازنة العامة، ط2، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص09.

2- مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص27.

3- قرين رشيد، السياسة الجبائية بين المفاضلة في التوسيع في الإنفاق الجبائي والحصيل الجبائي، مجلة المعارف، العدد 20، جامعة البويرة، جوان 2016، ص 316-317.

4- عبدالمجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص 210.

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

الاعتبار قواعد الضريبة السارية، فيعمل القرض الضريبي على اللجوء إلى التخفيض من قيمة الضريبة الواجب دفعها دون أن يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة، ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي ولا يتغير تبعا لسلم الاقتطاع التصاعدي، حيث إذا كان القرض الضريبي أقل من الضريبة المستحقة فيتم تخفيضه من الضريبة. أما إذا كان أكبر من الضريبة الواجب دفعها فإنّ المكلف بالضريبة يكون في حالة قرض قابل للاسترجاع والجزء الذي يتجاوز الضريبة المستحقة يعطي مجالاً لدفعه لصالح المكلف بالضريبة<sup>(1)</sup>

**خامسا: تأجيل الضريبة:** هي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالضريبة وإنما تدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة<sup>(2)</sup>.

**سادسا- ترحيل الخسائر للسنوات اللاحقة:** يقصد بها إمكانية الفرد أو المشروع بخضم الخسائر التي تم تحقيقها في سنة ما من أرباح سنة أخرى وهو ما يسهم في تحفيز المستثمر وتشجيعه سواء على اتخاذ القرار أو الاستمرار في الإنتاج رغم العراقيل التي تواجهه<sup>(3)</sup>.

**سابعا- نظام الاهتلاك:** يعرف الاهتلاك على أنه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو بالتقادم أو الإبداع التكنولوجي، ويعبر عن قسط سنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الاهتلاك وي طرح من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك ويعتبر مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية، وكلما كانت كبيرة هذه المخصصات خاصة في فترة التضخم كان ذلك في صالح المؤسسة<sup>(4)</sup>.

### الفرع الثالث: فعالية وكفاءة النظام الجبائي: <sup>5</sup>

يحدث كثيرا أن يخلط البعض بين مفهومي الفعالية والكفاءة ولتوضيح الفرق يمكن القول أن الفعالية ترتبط بمدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها أما الكفاءة فهي تعبر عن كيفية استخدام الموارد او المدخلات سواء كانت مالية أو بشرية

1- عبد المجيد قدي، "دراسات في علم الضرائب"، مرجع سبق ذكره، ص 210، 212.

2- نفس المرجع السابق، ص 212.

3- إبراهيم متولي حسن المغربي، «دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي»، مرجع سبق ذكره، ص 203، 200.

4- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص 210.

5- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مطبعة دار هومة، الجزائر 2003، ص 73

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

أو تقنية أو مادية بشكل اقتصادي وامثل للمساعدة على الحصول على نتائج معينة تتماشى و الأهداف المسطرة ،ويمكن أن نعبر عن الفعالية والكفاءة قياسيا للأهداف كما يلي:

الفعالية = الأهداف المحققة/الأهداف المحددة.

الكفاءة = الاهداف المحققة/الوسائل المستعملة.

ورغم اختلاف الفعالية عن الكفاءة إلا أنهما متلازمين حيث أن حسن استخدام الموارد قد يضمن بدرجة كبيرة تحقيق الأهداف كما أن تحقيق الأهداف يعكس حسن استخدام الموارد ولكي تبقى المنظمة وتنمو يجب أن تتحقق الكفاءة والفعالية في وقت واحد بينما إذا حققت المنظمة أهدافها بتكلفة عالية فإن كفاءتها تنخفض مما يهدد استمرارها ،ويمكن تبين مختلف الوضعيات التي تنجم عن تفاعل كل من الفعالية والكفاءة من خلال الشكل التالي: 1

كفاء	1	4
غير كفاء	2	3
	غير فعال	فعال

**المصدر:** ناصر مراد ،فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق

ومن خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

الحالة الأولى: يوجد رشد في استخدام الموارد لكن لسبب معين خارج سيطرة النظام وبالتالي لم تتحقق الاهداف.

الحالة الثانية: لا يوجد رشد في استخدام الموارد و لا تتحقق الأهداف.

الحالة الثالثة: تتحقق الأهداف مع وجود تبذير وإسراف في استخدام الموارد.

الحالة الرابعة: وهي الحالة المثالية حيث يوجد رشد في استخدام الموارد مع تحقيق الأهداف.

ويتحدد الحكم على كفاءة أي نظام جبائي من خلال ثلاث نواحي أساسية:

الناحية الأولى: مدى شمول المجتمع الضريبي.

<sup>1</sup> ناصر مراد ،فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، نفس المرجع سابق ذكره.ص74

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

الناحية الثانية: هيكل الأسعار الضريبية ومدى ملاءمته لاعتبارات الكفاءة والعدالة الاجتماعية.

الناحية الثالثة: كفاءة الإدارة الضريبية فيما يتعلق بالتحقيق والتحصيل وهو ما يعني العدالة في التنفيذ.

### الفرع الرابع: الأهداف الاقتصادية للسياسة الجبائية:

إن للسياسة الجبائية دورا هاما في تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي ، وذلك من خلال الدورة الاقتصادية و هذا من خلال تخفيضات و الاقطاعات الجبائية أثناء مرحلة الانكماش لتحفيز الإنفاق، وعكسها في مرحلة التضخم من أجل تقليص القوة الشرائية<sup>1</sup>.

و أيضا تستخدم لتشجيع نشاط اقتصادي محدد بإعطائه إعفاءات خلال مدة معينة مثل مواد أولية خاصة بهذا النشاط و هذا في إطار السياسة الجبائية.

كما أنه بالنسبة للنتائج التي يمكن تحقيقها، تسعى السياسة الجبائية مثلا إلى عمل على الدفاع عن الإنتاج الوطني في مجال معين، مثلا تعمل على تشجيع إنشاء المنازل لأفراد المجتمع ، و ذلك من خلال إلغاء الاقطاعات الجبائية المفروضة على المواد المستعملة للبناء أو على دخل العقارات و كذلك قد تشجع فروع صناعية معينة بالتخفيض أو إلغاء الاقطاعات الجبائية المفروضة عليه، ومن المحتمل أن يكون الهدف الاقتصادي عكسيا نعي بذلك الحد من توسع نشاط معين، وهنا تفرض اقطاعات جبائية مرتفعة على هذا النشاط بغية تنمية أنشطة ذات أولوية، هذا في حدود النظام الاقتصادي القائم<sup>2</sup>.

و كما تلعب السياسة الجبائية دورا في تحفيز في حالة الركود، و مثال على ذلك سياسة "المرونة الجبائية" التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية من طرف الرئيس "كينيدي" واستمر فيها بعده الرئيس "جونسون" وسياسة توقف ثم انطلق « stop and go » التي وضعتها حكومة العمال في بريطانيا، وعبر الإصلاحات الجبائية في الجزائر منذ سنة 1990 من خلال الامتيازات الجبائية التي منحتها للمؤسسات الاقتصادية بهدف تنشيط و إنعاش الاقتصاد الوطني. كذلك من جملة الأهداف نورد ما يلي :

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات بزيادة الاقطاعات الجبائية على الاستيراد في المقابل تخفيض أو إعفاء لضريبة التصدير.

- توجيه نمط استهلاك المجتمع، مثال الحد من استهلاك بعض السلع الكمالية المستوردة.

1 بومدين بريكني، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970\*2014) دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بالقائد، تلمسان، 2017/2018، ص 47 .

2 ماهر محمد عتلم " المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي " مكتبة الآداب ، جامعة القاهرة سنة 1998 ، ص:104 .

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

- إن الاقتطاعات الجبائية المفروضة على أصحاب المداخل المرتفعة تساهم في زيادة الاستهلاك الحكومي، وبالتالي زيادة الطلب الكلي مما يساهم في الوصول إلى مستوى التشغيل التام .
- تستعمل الاقتطاعات الجبائية في تعبئة الموارد المالية، كتشجيع الادخار أو الإعفاء الكلي أو الجزئي للمداخيل ، المودعة لدى البنوك من الاقتطاعات الجبائية- مع مراعاة معدلات التضخم- لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- التأثير على معدل الضغط الجبائي وهذا الأخير يؤثر مباشرة على الادخار الوطني والقدرة التنافسية للمؤسسات، فحسب قانون « Wagner » كلما زادت نسبة النفقة العمومية إلى الدخل الوطني الإجمالي كلما كان البلد غني، أي أن هناك علاقة عكسية بين الضغط الجبائي ومستوى تطور البلد .
- كما أن السياسة الجبائية تؤثر على السياسة الاقتصادية ذلك بالتأثير على العناصر الاقتصادية لتحقيق التوازن الاقتصادي للدولة مع المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار، الادخار و الإنتاج .
- توجيه السياسة الجبائية لتشجيع النشاطات الإنتاجية وبالأخص الحساسة وحديثة العهد بالنمو وإرسائها في السوق الوطنية وحتى الدولية بإبعاد جميع أشكال المضايقات التنافسية ، وأيضاً من خلال الإعفاءات الاستثنائية أو التخفيضات التي تساهم بشكل فعال وإيجابي في زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الطلب العام، أو بشكل دائم لتلك القطاعات التي تتمركز في مناطق معزولة تستهدفها مخططات السياسة العامة للدولة<sup>1</sup>.
- معالجة الركود الاقتصادي باستخدام معدلات ضريبية منخفضة تزيد من قدرة الفرد على الادخار ورفع القدرة الشرائية للمستهلك وخاصة تلك المتعلقة بالاقتطاعات على الاستهلاكيات الضرورية.
- تمويل العمليات التنموية، إذ تعتبر الحصيلة الجبائية مصدراً لا بديل عنه لتغطية الانفاقات التنموية.

### المطلب الثاني: المؤسسة الاقتصادية

المؤسسة هي مفهوم ذو طبيعة جد معقدة ، تتميز بالشمولية ويمكن النظر إليها من زوايا متعددة، حيث تعبر المؤسسة عن واقع اقتصادي وبشري واجتماعي، كونها تعمل في بيئة مجتمعية محددة، وتمثل جزءاً من البنية الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع فالمؤسسة بوظائفها المختلفة هي في قلب البيئة الاقتصادية الديناميكية، التي ميزتها الرئيسية التطور و التغيير ، فالمحيط الحالي للمؤسسات جد معقد وغير مؤكد.

1 حمد عباس محززي " اقتصاديات المالية العامة " مرجع سابق الذكر ، ص:200 .

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

### الفرع الأول: تعريف المؤسسة.

من الصعب أن نحيط في تعريف واحد معنى كلمة مثل المؤسسة، فهي مفهوم يتميز بالشمولية ويمكن أن ينظر إليه من زوايا متعددة.

هناك تعاريف متعددة أعطيت للمؤسسة، وكل منها يركز على جانب من الجوانب، والاختيار بين تلك التعاريف المختلفة يتوقف على الغرض من استعمالها، والأهمية التي تعطى لكل جانب من الجوانب.

- المؤسسة هي كل وحدة قانونية، سواء كانت شخص مادي أو شخص معنوي، والتي تتمتع باستقلال مالي في صنع القرار، وتنتج سلع وخدمات تجارية<sup>(1)</sup>.

- المؤسسة هي عبارة عن مفهوم وطبيعة جد معقدة، حيث تعبر عن واقع اقتصادي، وبشري واجتماعي<sup>(2)</sup>.

- المؤسسة هي عبارة عن مجموعة من العوامل المنظمة بكيفية تسمح بإنتاج وتبادل السلع والخدمات مع الأعوان الاقتصادية الأخرى.

- المؤسسة هي عبارة عن خلية اقتصادية، والتي تشكل علاقات، وروابط مع أعوان اقتصادية أخرى، تتداخل معها في مختلف الأسواق<sup>(3)</sup>.

- المؤسسة هي جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات، وتتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي يتم بيعها في الأسواق بغرض تحقيق أرباح من وراء ذلك ويمكن أن تعرف كذلك بأنها وحدة اقتصادية تشمل الموارد المالية والبشرية اللازمة للإنتاج.

- المؤسسة هي عبارة عن خلية اقتصادية، وبشرية، والتي تشكل مركزا مستقلا ماليا في صنع القرار، بحيث إدارة ومراقبة هذا المركز تعتمد على شروط تقسيم رأس المال بين الشركاء، وكذلك حسب خصائص كل مؤسسة<sup>(4)</sup>.

---

1 - JEAN LONGATTE, JACQUES MULLER, **ECONOMIE D'ENTREPRISE**, DUNOD, PARIS 2004, P01

2 - JEAN LONGATTE, **ECONOMIE D'ENTREPRISE**, P01

3 - PIERRE CONSO, **LA GESTION FINANCIERE DE L'ENTREPRISE**, 8EME EDITION, DUNOD, PARIS 2000, P60

4 - PIERRE CONSO, **LA** , 8EME EDITION, DUNOD, PARIS 2000, P59-60

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

### الفرع الثاني: المؤسسة في النظرية الاقتصادية

النظرية الاقتصادية النيو كلاسيكية: المؤسسة هي عبارة عن فاعل اقتصادي، تتمثل أهدافها في تعظيم الربح، أما متطلباتها واحتياجاتها فتتمثل في القدرات التكنولوجية (الفنية)<sup>(1)</sup>.

إن بحث الفرد عن أساليب تعظيم الربح، تحقق اليد الخفية (La main invisible)، التي تكلم عنها آدم سميث، والتي تساهم في تعظيم الرفاهية الاقتصادية الكلية، ولكن هدف تعظيم الربح قد تعرض لانتقادات شديدة، على أساس أن المسألة تتعدى مجرد تحقيق ربح، ولكنها أيضا تسعى إلى تحقيق خدمات، والكفاءة الاقتصادية، والعدل في توزيع العائد<sup>(2)</sup>.

نظرية النفقات: (R.COSAE 1937) و (O.WILLIAMSON 1985) يقدران بأنه على مستوى الأسواق، يتم التعاون بين مختلف الأعوان الاقتصادية، لا إراديا عن طريق نظام الأسعار (اليد الخفية) ، ولكن على المستوى الداخلي للمؤسسة ، فهي منظمة إراديا، من طرف السلطة القائمة لرجل الأعمال (الهيكل التنظيمي).

تشكل المؤسسة، والسوق شكلين متناوبين للتنسيق الاختيار بين هذه الأشكال، وتفاعل المؤسسة مع السوق يتم عن طريق المقارنة بين تكاليف الصفقات (العمليات التجارية) مثل نفقات البحث عن المومنين والتفاوض حول العقود، وتكاليف التنظيم.

نظرية الوكالة: نقطة انطلاق هذه النظرية هي دراسة وتحليل علاقة الوكالة، والتي يعرفها ( JENSEN & MECKELING 1976) بأنها عبارة عن عقد، يقوم بموجبه شخص أو مجموعة أشخاص بتكليف شخص آخر (الوكيل) بتنفيذ مهمة معينة، والتي تستلزم تفويض بعض سلطة القرار للوكيل (L'agent).

تهدف هذه العقود إلى إدارة المنازعات بين الفاعلين وكذلك إلى توجيه السلوكيات، في إطار خدمة مصلحة الجميع.

### الفرع الثالث أنواع المؤسسات.

يوجد تنوع كبير في أنواع المؤسسات، ولكن عموما يتم تصنيفها حسب أربعة معايير، وهي: حسب طبيعة النشاط، والأهمية والشكل القانوني، ومصدر الأموال.

1- JEAN LONGATTE, ECONOMIE D'ENTREPRISE ,P3-4

2- كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن 1997، ص31

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

أولاً- تصنيف المؤسسات حسب المعايير الاقتصادية<sup>(1)</sup>:

حسب طبيعة النشاط: تصنيف المؤسسات في شكل قطاعات، وعددها ثلاثة، وهي القطاع الأولي، والقطاع الثانوي و أخيراً قطاع الخدمات، وهذه القطاعات، يمكن تقسيمها إلى مجموعات فرعية حسب الاحتياجات، والأغراض من ذلك، وتقسّم عموماً إلى مجموعات محددة بدقة حسب المنتجات (السلع والخدمات) المعدة من طرف المؤسسة.

حسب الأهمية (La dimension): حجم المؤسسة يمكن أن يقاس بطرق مختلفة، باستعمال عدة معايير أهمها عدد العمال ورقم الأعمال السنوي والقيمة المضافة والأرباح المحققة وقيمة التجهيزات الإنتاجية، إلخ، ولكن المعايير الأكثر استخداماً تتمثل في رقم العمال، والقيمة المضافة.

عدد العمال: يسمح هذا المعيار بالتمييز بين المؤسسات الصغيرة (TPE : Très petites entreprises)، والتي توظف ما بين 10 و 500 عامل، والمؤسسات الكبرى التي توظف أكثر من 500 عامل.

رقم الأعمال: يعطينا هذا المعيار فكرة عن أهمية العمليات التجارية للمؤسسة أو المجموعة مع زبائنها.

القيمة المضافة: تشكل القيمة المضافة المقياس الحقيقي للقيمة التي تم خلقها من طرف المؤسسة، ويعد هذا المعيار أكثر دلالة من معيار رقم الأعمال، من الناحية النظرية.

نتيجة الاستغلال (EBE): وهو الفائض المحقق من طرف المؤسسة، قبل انتقاص كل من رأس المال التقني و التمويل.

ثانياً- تصنيف المؤسسات حسب المعايير القانونية<sup>(2)</sup>: تصنف المؤسسات حسب الشكل القانوني كما يلي:

مؤسسات الأفراد: الشخصية القانونية للمؤسسة تتطابق مع شخصية رجل الأعمال.

شركات الأشخاص: وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها لمجموعة من الأفراد.

شركات رؤوس الأموال: وتتمثل في شركات المساهمة.

الشركات ذات المسؤوليات المحدودة: تتمثل فيما يلي:

---

1- JEAN LONGATTE, ECONOMIE D'ENTREPRISE ,P5-6.

2 - JEAN LONGATTE, ECONOMIE D'ENTREPRISE ,P06



## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

La SARL : société à responsabilité limitée.

L'EUURL : entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée.

هذا الشكل القانوني يسمح لرجال الأعمال بإنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة، بموجبها تقوم بوظائف مختلفة في نفس الوقت، كسلطة الإدارة، والجمعية العامة.

**ثالثاً- تصنيف المؤسسات حسب ملكية رأس المال<sup>(1)</sup>:** ترتبط الطبيعة القانونية للمؤسسات بشكل ملكيتها ، على اعتبار أن شكل الملكية ، هو المحدد لنمط القوانين والأنظمة التي تحكم إجراءات وقواعد تسييرها وتصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:

**المؤسسات الخاصة :** وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكية الأموال فيها لفرد، أو لمجموعة من الأشخاص ، كشركات الأشخاص والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات المساهمة.

**المؤسسات العامة والمختلطة:** وهي مؤسسات ذات طبيعة قانونية مختلفة، وتمثل فيما يلي:

**المؤسسات العامة:** وهي التي تعود ملكيتها للدولة كالشركات الوطنية والمحلية.

**المؤسسات المختلطة:** وهي التي تشترك الدولة أو أحد هيئاتها مع الأفراد في ملكية الأموال وفي سلطة القرار.

إضافة إلى ما تقدم ذكره من أنواع للمؤسسات، هناك مؤسسات و جمعيات تنشط في المجتمع ، ولكن هدفها لا يتمثل في تحقيق الربح، فهي قد تأسست من أجل مساعدة بعض الفئات في المجتمع في بغض القطاعات، ويعتبر التضامن والعلاقات الإنسانية والاجتماعية محور اهتمامها، وتمثل هذه المؤسسات في التعاونيات (Coopératives)، والشركات التبادلية (Mutuelles)، إضافة إلى مؤسسات الإدماج (Les entreprises d'insertion).

### الفرع الرابع: محيط المؤسسة ودورها حياتها

**أولاً- طبيعة محيط المؤسسة:** المؤسسة بوظائفها المختلفة، المتمثلة في إنتاج وتبادل السلع والخدمات وكذلك في توزيع المدخيل و العوائد هي في قلب البيئة الاقتصادية<sup>(2)</sup> والمؤسسة تؤثر في المجال الاقتصادي وتتأثر بالظروف الاقتصادية ونشاطات الأعوان الاقتصادية الأخرى، و استمراريتها رهينة بتكيفها مع الظروف الاقتصادية المختلفة وبالتطوير

1 - JEAN LONGATTE, P07

2 - JEAN LONGATTE, ECONOMIE D'NTREPRISE ,P10-11.

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

المستمر لبنيتها الاقتصادية في البيئة الديناميكية المتداخلة بحيث هناك تداخل مستمر بين المؤسسة (اقتصاد جزئي MICROECONOMIE) والأعوان الاقتصادية الأخرى (اقتصاد كلي MACROECONOMIE) ومجموعة المؤسسات (MESOECONOMIE)

محيط المؤسسة يتشكل من مجموعة من العناصر التي لها علاقة مع المؤسسة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

**مكونات محيط المؤسسة:** محيط المؤسسة يشمل فواعل اقتصادية متعددة ويشمل كذلك البنى الاقتصادية والاجتماعية ، عموما يتشكل محيط المؤسسة مما يلي:

**الفواعل الاقتصادية:** تتمثل في الزبائن والمومنين والمنافسين والسلطات العمومية والنقابات والبنوك... إلخ.

**البنى الجغرافية و الديموغرافية:** تتمثل في عدد السكان الموارد الطبيعية المناخ الوسط الطبيعي.

**البنى الاجتماعية والاقتصادية :**

**الإطار القانوني:** يتمثل في النظام والقوانين.

**البيئة التكنولوجية:** ففي بعض القطاعات، التطور التكنولوجي سريع جدا (الإعلام والاتصال...)

**السلوكيات والثقافات:** تتمثل في القيم الأخلاقية، الدين، مبادئ إيديولوجية وفلسفية وكذلك أنماط وأساليب الحياة ، والعادات الاجتماعية ، إلخ.

كل هذه العوامل، التي سبق ذكرها تتطور وتتغير اتجاهاتها أحيانا بسرعة كبيرة، فالحيط الحالي للمؤسسات جد معقد وغير مؤكد.

### الفرع الخامس: المؤسسات الاقتصادية ومدى ارتباطها بالتنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

في دراسة تاريخية عن الاقتصاد المؤسساتي الجديد، يقيم Rodrik, Subramanian والأهمية النسبية للمؤسسات والجغرافيا والتكامل (التجارة) في تحديد الفروق في الدخل بين أكثر البلدان نموا في العالم وأشد البلدان فقرا. وجدوا أن المحددات المؤسسية "ترمي" جميع الآخرين. انها ليست حدس جديد أن ازدهار مؤسسات النشاط الاقتصادي المسألة.

1- فاطمة الزهار مصباحي وفاطمة الزهراء محمدي، المؤسساتية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015/01/05، ص

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

وقد لاحظ آدم سميث بالفعل أن هذا هو التفصيل المفاجئ، مشيراً إلى أهمية نظام العدالة، وحقوق الملكية الخاصة، وسيادة القانون (ثروة الأمم). لا تحتاج أهمية دور الاقتصاد المؤسسي في تحقيق النمو الاقتصادي إلى تأكيد، لذلك قد لا يرجع اختلاف مستوى التنمية والنمو من دولة لأخرى إلى اختلاف الموارد الطبيعية أو التسهيلات المالية ووجودها في دولة عن أخرى، بل إلى اختلاف نمط السياسات التي تتبعها كل دولة في كيفية إدارة مؤسساتها التي مخول لها تنفيذ وصناعة القرارات التي من شأنها رفع شأن دولتها أو الهبوط بها إلى أسفل القاع. ويشير الباحثين إلى أنه على الرغم من قلة الأبحاث المهمة بتفعيل أهمية ودور الاقتصاد المؤسسي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتنمية اقتصادية من شأنها أن تغير مستوى معيشة الفقراء في الدولة، إلا أن الدارسين في المجال الاقتصادي مؤخراً وجدوا اتجاه الأبحاث والرسائل في هذا الموضوع الذي لا يقل أهمية عن توافر الموارد الطبيعية والموارد المالية. ولا يوجد أدنى شك في أن من أكثر ما تحتاج إليه الدول هو بناء اقتصاد مؤسسي وتقويته لتحقيق الكفاءة، فالبعض منها تعتبر فكرة الاقتصاد المؤسسي حديثة عليها وتحتاج إلى تدريب طويل وممارسة وخبرة كبيرة وتطبيق لهذا الاتجاه، ألا وهو الإصلاح المؤسسي. أما البعض الآخر من الدول شهد عدة تحولات مهمة في السياسات المنتهجة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي مما يتطلب تغيير إدارة تلتم تلك السياسات الجديدة وتناسب مع الأوضاع<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية على المؤسسات الاقتصادية

للضرائب آثار اقتصادية متعددة باعتبارها أداة هامة للدولة تستخدمها من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تصبح الضرائب أداة لتمويل النفقات العامة فقط، وإنما تعدت دورها المالي لتصبح وسيلة للتدخل في جميع المجالات، وهذا بفضل تأثيراتها في الحياة الاقتصادية من خلال استخدام أدوات السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة، ومن هذا المنطلق سوف نتناول في هذا المبحث أهم الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية بالتطرق إلى الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، كما نتناول أيضاً آثار الضريبة على الإنتاج والعمالة والتضخم.

### المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة

سنتناول في هذا المطلب الآثار الاقتصادية المباشرة للسياسة الضريبية والتي يمكن أن نجملها في كل من أثر الضريبة على الاستهلاك وأثرها على الادخار وعلى الاستثمار، وأخيراً أثرها على إعادة توزيع الدخل.

1- فاطمة الزهراء مصباحي وفاطمة الزهراء محمدي، مرجع سبق ذكره، ص 179.

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

### الفرع الأول: أثر الضريبة على الاستهلاك

إن فرض الضريبة يؤدي إلى اقتطاع جزء من دخل الفرد، وبهذه العملية فإنَّ تؤدي إلى الحد من الاستهلاك، ومنه ينخفض الطلب على السلع والخدمات ويتوقف كلُّ هذا أيضا على مرونة العرض والطلب على هذه السلع والخدمات<sup>1</sup>؛ وهنا يمكن التمييز بين نوعين من السلع، فالسلع الضرورية يقل تأثير فرض الضرائب عليها، وذلك لانخفاض مرونة الطلب عليها، على عكس السلع غير الضرورية فإن تأثير الضريبة على سعرها يكون كبيرا وذلك لارتفاع مرونة الطلب عليها، كما لا بد من معرفة نوع البرامج التي تضعها الدولة في هذا الجانب لحصيلة الضرائب وما ينجر من وراء هذا الإجراء، حيث ترتبط الآثار النهائية للسياسة الضريبية بصورة وطيدة مع آثار السياسة الإنفاقية العامة و أيضا مع مستوى النشاط الاقتصادي، فهنا لو قامت الحكومة بتوجيه هذه الزيادات للإنفاق العام على شكل طلب على السلع والخدمات فإن ذلك يؤدي إلى إحلال الطلب الحكومي محل الطلب الخاص ما يجعل الطلب الكلي لا يتأثر والعكس إذا قامت الحكومة بحجب حصيلة الضرائب فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب الكلي؛ حيث:

$$\text{الطلب الكلي} = \text{الطلب الخاص} + \text{الطلب العام}$$

كما يختلف فرض الضرائب باختلاف الطبقة الاجتماعية التي سوف تتحمل العبء الضريبي حيث ستميز هنا ثلاث طبقات<sup>2</sup>:

**- الطبقة الأولى:** وهي أصحاب الدخل المحدودة، ففرض الضرائب على هذه الطبقة يؤدي إلى انخفاض إنفاقهم، لأن الضريبة المفروضة سوف تقتطع جزءا من الدخل الموجه للاستهلاك لأن أصحاب هذه الطبقة لا يوجد لديهم فائض من دخلهم موجه للدخار؛

**- الطبقة الثانية:** وهي الخاصة بأصحاب الدخل المتوسطة فأثر الضريبة على هذه الطبقة يختلف باختلاف الميل الحدي للاستهلاك، حيث إذا كان هذا الميل كبيرا فلن يؤثر على حجم الاستهلاك، أما إذا كان الميل صغيرا فإن ذلك يؤثر بالسلب على حجم الاستهلاك؛

1- محمد طاقة، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 213، 210.

2- عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدين، "مقدمة في الاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2990، ص 111.

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

-**الطبقة الثالثة:** و هي الطبقة ذات الدخل المرتفع، ففرض الضريبة في حالة هذه الطبقة لا يؤثر على حجم الاستهلاك، لأن هذه الطبقة تحافظ على مستوى استهلاكها وتفضل في حالة فرض الضريبة التضحية بجزء من مدخراتها أو استثماراتها لمواجهة أعباء الضرائب .

### الفرع الثاني: أثر الضريبة على الادخار:

يعتبر الادخار جزءا من الدخل الذي لم يوجه للاستهلاك، فهو يتحدد وفقا لحجم الدخل والميل الحدي للادخار<sup>1</sup>؛ حيث يكون تأثير فرض الضرائب على الدخل سلبيا على الادخار لأنّ تؤدي إلى التقليل منه بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الاستهلاك، وبالتالي هنا يكون الأفراد مجبرين على توجيه دخولهم إلى الاستهلاك على حساب الادخار طبعاً، وهنا أيضا يمكن التفرقة بين نوعين من الدخل، فأصحاب الدخل العالية يتأثرون بفرض الضرائب مما يؤدي بهم إلى التقليل من الادخار، بينما أصحاب الدخل الصغيرة لا تؤثر في مقدرتهم على الادخار لأنّ في غالب الأحيان لا يدخرون، وبالتالي فإنّ فرض الضرائب يؤدي إلى انخفاض الميل الحدي للادخار، حيث يتضح أن للضريبة تأثيراً سلبياً على الادخار بالنسبة للدولة، لكن من ناحية أخرى يمكن اعتبار الضريبة ادخاراً إجبارياً بالنسبة للدولة تقوم بإنفاقه لتمويل الاستثمارات العامة التي تسهم بدرجة كبيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كذلك يعتبر الادخار عنصراً حيوياً لتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة، إلا أنّه يؤدي إلى ضغط الاستهلاك ومن أجل تفادي الانعكاسات الاجتماعية يجب أن تُفرض الضرائب على الدخل المرتفعة والمتوسطة وهذا من أجل ضغط الاستهلاك غير الضروري، وفي هذا الصدد يجب مراعاة اعتبارات أخرى غير الاقتصادية كالأعتبارات الاجتماعية و الإنسانية والسياسية والقيام بتوزيع عبء الضريبة حسب الدخل.

### الفرع الثالث: أثر الضريبة على الاستثمار

تسهم عوائد الاستثمارات في زيادة رؤوس الأموال وانتعاش النشاط الاقتصادي، لذا لتشجيع الاستثمار وترقيته تتجه معظم الدول إلى التخفيف من فرض الضرائب على هذه الأرباح، لأن إرهاقها بالضرائب يعرقل بدرجة كبيرة النمو الاقتصادي الذي تحقّقه هذه العوائد في المجال الاقتصادي، ذلك لأن الضرائب تلعب دوراً هاماً في التأثير على الميل الحدي للاستثمار<sup>2</sup>؛ وعليه فإنّ ارتفاع الضرائب المباشرة يؤدي بالضرورة إلى تخفيض الاستثمار وبالأخص الاستثمارات الجديدة التي تستحق دعماً كبيراً، لذا يجب النظر بشأن الاستثمارات، خاصة هذه الفئة، حسب الهدف

1- ناصرمراد، «فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق»، مرجع سبق ذكره، ص 23، 20.

2- خباياة عبد الله «أساسيات في اقتصاد المالية العامة»، مرجع سبق ذكره، ص 231.

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

المنشود تحقيقه (النمو)، لذا على الدولة إتباع سياسة ضريبية تؤدي من خلالها إلى توجيه الاستثمار وتشجيعه عن طريق عدة أشكال من التحفيز الضريبي كالإعفاءات الضريبية والتخفيضات وغيرها من أشكال التحفيز، وهذا بهدف توجيه الاستثمار نحو قطاعات إنتاجية ترغب الدولة في تنميتها وترقيتها حسب السياسة الاقتصادية المنتهجة، أما بخصوص الضرائب غير المباشرة فلها دور بالغ الأهمية لأنّها تستخدم كأداة للتخفيض من تكاليف الاستثمار وتشجيعه عن طريق الإعفاءات والتخفيضات على السلع والخدمات كالرسم على رقم الأعمال والرسوم الجمركية على استيراد السلع الاستثمارية التي تدخل بصورة مباشرة ضمن هذا الاستثمار.

### الفرع الرابع: أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل

تنتهج أغلب الدول سياسة تقليل التفاوت بين الدخل والثروات، ومن أجل تقليل هذا التفاوت يمكن أن تساعد الإيرادات العامة لهذه الدول في زيادة أصحاب الدخل المنخفضة، كما تلعب الضرائب دوراً هاماً عند اقتطاعها جزءاً كبيراً من الدخل المرتفعة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة ومنه يمكن القول إنّ الضرائب في هذه الحالة تغطي فجوة الاختلاف بين الدخل بين أفراد المجتمع الواحد<sup>1</sup>؛ ولدراسة تأثير الضرائب على إعادة توزيع الدخل يمكن التمييز بين نوعين من الضرائب؛ فالضرائب المباشرة تلعب دوراً أساسياً كونها موجهة لأصحاب الدخل المرتفع، خاصة الضرائب التصاعدية، بينما الضرائب غير المباشرة فإنّها لا تلعب دوراً في إعادة توزيع الدخل كونها تفرض بنفس المقدار على أصحاب الدخل ولا تفرق بينهم، حيث أن أصحاب الدخل المنخفضة هم المتضررون بالدرجة الأولى لكون أغلب دخلهم موجه للاستهلاك، ومن ناحية أخرى يمكن أن يكون لها دور إيجابي إذا ما أعادت الدولة إنفاقها لما ينفق أصحاب الدخل المنخفض، أو من ناحية أخرى أيضاً كأن يكون فرض هذه الضرائب على السلع الكمالية والمرتفعة السعر والتي لا تكون من بين السلع التي يكتنيها أصحاب الدخل المنخفض.

### المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة.

بعدما تطرقنا إلى آثار السياسة الضريبية المباشرة على الاقتصاد الكلي سنتناول في هذا المطلب الآثار غير المباشرة للضرائب والمتمثلة في استقرار الضريبة وانتشارها ونقل العبء الضريبي.

#### الفرع الأول: استقرار وانتشار الضريبة.

سنتطرق في هذا الفرع لنوعين من الآثار الاقتصادية غير المباشرة للسياسة الضريبية والمتمثلة في استقرار الضريبة وانتشارها ومحاولة تبيان الفرق بينهما.

1- فتحي أحمد ذياب «اقتصاديات المالية العامة»، مرجع سبق ذكره، ص 212، 211.

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

أولاً: استقرار الضريبة: المقصود باستقرار الضريبة هو الشخص الأخير الذي تستقر عنده الضريبة، حيث يكون استقرار الضريبة بصورة مباشرة في الحالة التي يكون فيها من يقوم بدفعها هو الذي يتحمل عبئها بصورة تائية وبالتالي الضريبة تستقر عنده<sup>1</sup>؛ حيث هناك ضرائب نستطيع نقل عبئها إلى أشخاص آخ رين وبالتالي من يتحملها في النهاية هو الذي يتحقق أثرها عليه، حيث يعتبر المكلف بالضريبة هو الدافع النهائي، لكن بصورة غير مباشرة، وهنا يمكن القول إنَّ استقرار الضريبة يقع على المكلف الذي يدفعها في النهاية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً: انتشار الضريبة: يؤدي دفع المكلف بالضريبة إلى تأثير سلبي على دخله بمقدار الضريبة المدفوعة، لذا فإنَّ هذا يؤدي بصورة مباشرة إلى نقص استهلاكه، وبالتالي انخفاض دخل الأشخاص الذين يزودونه بالسلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى تقليل إنفاقهم على الاستهلاك، ويؤدي ذلك بالتبعية إلى تقليل إنفاقهم على الاستهلاك وهذا يمثل إنقاص دخل الأشخاص الذين يزودونهم بالسلع الاستهلاكية، وهكذا تنتشر الضريبة بين المكلفين بدفعها وتؤثر بصورة مباشرة على استهلاكهم، لكن لا يمكن لهذا الانتشار الاستمرار لمدة غير محددة، لأن هناك عوامل وظروف تتدخل لتخفف من هذا الانتشار وتؤدي إلى القضاء عليه، ويمكن تحديد الفرق بين استقرار الضريبة وانتشارها في النقاط التالية<sup>2</sup>:

-استقرار الضريبة لا يؤدي بالضرورة إلى نقص الاستهلاك بينما الانتشار يؤدي إلى إنقاص الاستهلاك وينعكس ذلك على أصحاب السلع الاستهلاكية؛

- يتحقق استقرار الضريبة عند بعض الضرائب أما الانتشار فيشمل كافة أنواع الضرائب.

### الفرع الثاني: نقل العبء الضريبي:

يكمن أثر الضريبة بالنسبة للمكلف بالضريبة في قدرته على نقل عبء الضريبة ليتحملها الغير في نهاية المطاف، وبالتالي يختلف هنا أثر الضريبة بين من يتحمل عبئها بصفة تائية ومن يتحمل عبئها القانوني، حيث أن عملية نقل العبء الضريبي التي تحدد أثر الضريبة ترتبط بعدة عوامل نذكر منها<sup>3</sup>:

-وجود معاملات ومبادلات من شأنها أن تنقل عبء الضريبة من دافعها الحقيقي إلى الذي يتحملها في الأخير؛

-معرفة المكلف بالضريبة كل ما يتعلق بالضريبة ومحاوله نقل عبئها للمتعاملين معه؛

1- فليح حسن خلف «المالية العامة»، مرجع سبق ذكره، ص120.

2- محمد عباس محززي «اقتصاديات الجباية والضرائب»، مرجع سبق ذكره، ص221، 229.

3- فليح حسن خلف «المالية العامة»، مرجع سبق ذكره، ص123، 120.

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

- مرونة العرض والطلب من شأنها أن تنقل العبء الضريبي، ففي حالة الطلب عديم المرونة يكون المشتري هو من يتحمل عبء الضريبة كلياً بينما إذا كان العرض عديم المرونة فالبايع هو من يحمل العبء الضريبي بالكامل، بينما إذا كانت المرونة نسبية فإن تحمل العبء سيكون أيضاً نسبياً بين البائع والمشتري؛

- تلعب الظروف الاقتصادية دوراً كبيراً في عملية نقل العبء الضريبي، ففي حالة الانتعاش تكون هناك إمكانية كبيرة لنقله، بينما تحدّد حالة الركود من عملية نقل العبء الضريبي؛

- تحدد عملية نقل العبء الضريبي حالة السوق، ففي حالة سوق المنافسة التامة فإنّ عملية نقل العبء الضريبي تقل بالنسبة للمنتج، لأن السعر يتحدد عن طريق العرض والطلب بينما السوق الاحتكارية تسهل عملية نقل العبء الضريبي بقوة احتكارية قد تكون مقصودة أو غير مقصودة.

### المطلب الثالث: أثر الضريبة على الإنتاج و العمالة و التضخم.

بالإضافة إلى الآثار السابقة هناك متغيرات أخرى نحددها من خلال هذا المطلب والمتمثلة في أثر الضريبة على الإنتاج والعمالة، أثر الضريبة على التضخم.

### الفرع الأول: أثر الضريبة على الإنتاج و العمالة

تؤثر الضريبة على القدرة الشرائية للمستهلك ومنه على المستوى المعيشي وبالتالي على إنتاجيته، كما نجد أيضاً أثر الضرائب على الرغبة في العمل<sup>1</sup>؛ في هذا الجانب هناك آراء منها أن التحفيز على العمل يكون لزيادة الإنتاج والدخل والمحافظة على حد معين من المعيشة وهذا ما يطلق عليه بالضريبة المحفزة وذلك عن طريق منح الإعفاءات الضريبية التي تساعد على زيادة الإنتاج وعلى رواج النشاط الاقتصادي ومنه زيادة حجم الإنفاق الاستثماري مما يسهم في زيادة العمالة، حيث تلجأ معظم الدول إلى إتباع سياسة ضريبية تحتوي على العديد من الإعفاءات خاصة على الأرباح، ما يسهم في التقليل من ظاهرة البطالة واستحداث مناصب الشغل.

كما يمكن أن تؤثر الضريبة بالسلب على النشاط الاقتصادي بتأثيرها على التشغيل والإنتاج، ففي هذه الحالة تفرض الضرائب بأسعار مرتفعة<sup>2</sup>؛ حيث عند فرض الضريبة على الدخل خاصة التصاعدية يمكن أن يقلل ذلك من التوسع في الاستخدام والإنتاج، لأن الفرد إذا لاحظ أن الزيادة في دخله تجعله يدفع ضرائب أكثر سيؤدي به إلى

1- محمود جمام، "النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1009-1020، ص20.

2- فليح حسن خلف «المالية العامة»، مرجع سبق ذكره، ص 122.



## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

التقليل من نشاطه الإنتاجي وأيضا الشيء نفسه بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات، فارتفاعها يمكن أن يقلل من التوسع في النشاط الاقتصادي والإنتاج، بحيث يقل من خلال ذلك التشغيل والإنتاج.

### الفرع الثاني: أثر الضريبة على التضخم.

تعتبر الضريبة بطبيعتها ذات أثر انكماشى على التداول النقدي، أي أن النفقات العامة يترتب عليها زيادة التداول النقدي، هذا الأثر النهائي للتداول النقدي يتوقف على العلاقة بين ما يفعله فرض الضرائب وحجم النفقات العامة، وباعتبار التضخم الذي تتعرض له اقتصاديات الدول النامية من بين ارتفاع الطلب الكلي على كمية الإنتاج المعروضة، اتخذت في سبيل مواجهة التضخم إجراءات صارمة وفي هذا تعتبر السياسة الضريبية من الوسائل التي تساعد في التقليل من حدة التضخم وباستخدامها بفعالية من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة<sup>1</sup>؛ حيث يكمن تأثير الضرائب غير المباشرة على التضخم من خلال ربطها بالعملية الإنتاجية الاستهلاكية مع ضرورة وجود مرونة ضريبية تتماشى مع درجة ارتفاع الطلب على المواد الاستهلاكية، ولنجاح هذا التأثير يجب النظر إلى مرونة عرض هذه السلع، أما إذا كانت هناك زيادة في الطلب فهنا تستعمل الضرائب المباشرة للحد من الطلب من خلال فرض ضرائب مباشرة على الدخل بحيث تكون موجهة للاستهلاك أو نحو استثمارات تلي مستلزمات فئة محددة، ولذا يمكن اعتبار أن أثر الضرائب المباشرة في معالجة التضخم تقف على مرونة السلع وكذا قدرة المؤسسات على التحكم في التكاليف.

ومن ناحية أخرى إذا كانت حدة التضخم قوية فإن ذلك يؤدي إلى إفساد كل القرارات المالية والاقتصادية وبالخصوص في حالة صلابة العرض، لذلك يمكن هنا اللجوء إلى أدوات السياسة الضريبية إلى جانب أدوات السياسة النقدية للتخفيف من حدة التضخم وتكييفها ضمن الحدود التي تسمح بها الوضعية الاقتصادية العامة، ومن خلال هذا يتم الاعتماد على الإجراءات الظرفية للاقتطاع الضريبي التي تهدف إلى امتصاص فائض الكتلة النقدية وذلك حسب مخطط عمل مزدوج من خلال ما يأتي<sup>2</sup>:

**-الحالة الأولى:** عن طريق الاقتطاع الضريبي المباشر الذي يؤثر على المداخيل بحيث يعدل الطلب حسب إمكانيات العرض مما يستلزم تكييفه حسب المقدرة التكلفة للعناصر الضريبية بحيث يجب التفرقة بين المداخيل القارة و المداخيل غير القارة؛

1- خبايا عبد الله، "أساسيات في اقتصاد المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 230، 233.

2- ولهي بوعلام، "النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة-حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 1021-1022، ص31.

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

-الحالة الثانية: عن طريق الاقتطاع الضريبي غير المباشر والذي يعتبر أكثر فعالية، لأنه يختص بالتأثير على آثار الظاهرة التضخمية حيث يعتبر ارتفاع المستوى العام للأسعار أهم أثر فتكون الأسعار ضمن الأسواق التي تخضع لظروف عديدة لاسيما عملية احتساب التكاليف وأسعار التكلفة والهوامش التي تتأثر بالتضخم ما يجعلها ترتفع؛

-الحالة الثالثة: عن طريق الحفاظ على المستوى العام للأسعار، فيمكن اللجوء إلى رفع الضغط الضريبي وذلك برفع نسبته من الاقتطاعات غير المباشرة ظرفيا، حيث أن المعدلات المناسبة تأخذ بعين الاعتبار مختلف مراحل تكوين الأسعار، مما يؤدي إلى ضغط الاستهلاك ومن ثل تلاشى الاكتناز الذي يشبه إلى حد ما الادخار الإجباري.

### المبحث الثالث: السياسة الجبائية في الجزائر

#### المطلب الأول: أنواع الضرائب في الجزائر

تعددت أنواع الضرائب نتيجة لتعدد أنواع التقسيمات المتعددة في ذلك، وفي إطار ما طرح في الفكر الاقتصادي والمالي في هذا المجال فإنه يمكن التعرض لها كما يلي:

المطلب

#### أولا- الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال.

الضرائب على الأفراد. وتسمى أيضا الضرائب على الأشخاص أو الضرائب على الرؤوس كما تسمى في عصر الرومان و الإسلام وهذا النوع من الضرائب تجعل من الشخص نفسه وعاء للضريبة فالوجود الإنساني هو أساس فرض الضريبة والمادة الخاضعة لها، والتي يلتزم في نطاقها كل فرد من أفراد المجتمع أو بعض أفراد بدفع مبلغ معين من المال خلال فترات زمنية مختلفة.<sup>1</sup>

الضرائب على الأموال. وتسمى كذلك لأن المادة التي أصبحت وعاء الضريبة هي المال. وهو مجموع ما يمتلكه الأفراد من قيم استعمال في لحظة زمنية معينة سواء أخذت شكلا عينيا، أو شكل سلع إنتاجية أو استهلاكية أو أوراق مالية أو مبلغ من النقود.<sup>2</sup>

1 عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، لدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص249.

2 سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة للنشر، 2000، ص136.

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

ثانيا- الضرائب على الثروة والضرائب على الدخل:

الضرائب على الثروة. وتدعى أيضا الذمة المالية ويقصد بها تلك الضرائب التي تفرض على كل ما يمتلكه المكلف من أموال منقولة أو غير منقولة وسواء نتج عن هذه الممتلكات عوائد نقدية أو عينية أم لم تنتج عنها.<sup>1</sup>

الضرائب على الدخل. تحتل الضرائب على الدخل في الأنظمة الضريبية الحديثة أهمية كبرى وهذا بسبب قدرة النوع من الضرائب على استيعاب أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة حيث يمكن فرضها على كافة الدخول مهما كان مصدرها، فبواسطة ضريبة الدخل يمكن التعرف على حالة الفرد الحقيقية وقياس طاقته الضريبية التي تقتطع من دخله.<sup>2</sup>

ثالثا-الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة.

أولاً: الضريبة الوحيدة. يقصد بها فرض ضريبة موحدة على الدخل المؤكد على مختلف المصادر بعد خصم جميع التكاليف اللازمة للحصول على الدخل وبعبارة أخرى ما يحصل عليه الشخص الواحد من الدخول المختلفة على أنها وعاء واحد.<sup>3</sup>

ثانيا: الضريبة المتعددة. يعني نظام الضرائب المتعددة إخضاع الممولين لأنواع مختلفة من الضرائب على مصادر دخل مختلفة، فحسب هذا النظام تعتمد الدولة على أنواع متعددة من الضرائب التي يخضع لها المكلفون وعادة تأخذ الدول بنظام الضريبة المتعددة.<sup>4</sup>

رابعا- الضرائب على المبيعات والضرائب الجمركية.

أولاً: الضرائب على المبيعات. وهي ضريبة تفرض على الإنتاج المحلي، وقد تفرض على عدد من السلع والخدمات وقد تفرض على كافة السلع والخدمات.<sup>5</sup>

ثانيا: الضرائب الجمركية. وهي ضرائب المفروضة على السلع التي تجتاز الحدود، وتفرض هذه الضرائب على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة وتسمى الضريبة القيمة وتفرض بمقدار معين على كل وحدة من وزن السلعة أو مقياسها أو عددها أو حجمها وتسمى بالضريبة النوعية.<sup>6</sup>

1 فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

2 سالم محمد الشوايكة، المالية العامة، والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 80.

3 حميدة بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

4 وليد زكرياء صيام وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، الدار البيضاء ودار المسيرة، الأردن، ص 25.

5 عبد المجيد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 263.

6 سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب ع شماوي، النظم الضريبية، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص 104.

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

### خامسا- الضرائب العينية والضرائب الشخصية.

أولاً: **الضرائب العينية.** وهي ضريبة لا يراعى عند فرضها مصدر الدخل كما أنها تصيب العنصر الخاضع لها بأكمله سواء دخل أو ثروة، و تفرض دون مراعاة ظروف المكلف الشخصية أو أعبائه العائلية .

ثانياً: **الضريبة الشخصية.** وهي الضريبة يراعى عند فرضها مصدر الدخل عكس الضريبة العينية فالضرائب الشخصية تتعدد بتعدد مصادر الدخل فنجد الضريبة التي تفرض على دخل العمل تكون أقل سعر من الضريبة التي تفرض على دخل رأس المال ، كما أنها تصيب كل الدخل وكل الثروة، وإنما تترك المكلف قدراً يسمح له بتحقيق الحد الأدنى للمعيشة، و تراعى أعبائه العائلية.<sup>1</sup>

### سادسا- الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية.

**الضرائب التوزيعية.** يقصد بالضريبة التوزيعية تلك التي تحدد السلطات المالية مقدرها الكلي على أن يوزع على المكلفين تبعاً لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة .

ثانياً: **الضرائب القياسية.** وهي تلك الضريبة التي تحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد مقدارها الكلي وهذا لا يمنع بطبيعة الحال من تقدير حصيلة الضرائب المنتظرة في موازنة الدولة.

## المطلب الثاني: الإعفاءات والتخفيضات الضريبية

### الفرع الأول: الغاية من التحفيز الضريبية.

يكمن الهدف من انتهاج سبيل الإعفاءات والتخفيضات الجبائية في:

- رفع المستوى الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية
- تهيئة المناخ المناسب والمشجع للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الشاملة
- تعتبر سياسة إغرائية تؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال وتؤمن للمشروع أو المؤسسة التمويل الذاتي عن طريق التخفيف من العبء الضريبي .

■ الاستفادة من الوفورات، التي يمكن استعمالها في تطوير النشاط أو انتعاشه أو توسيعه.

■ - توجيه المستثمر إلى المشاريع التي تخدم الخطط التنموية كون الخواص يسعون دوماً إلى تحقيق المصلحة الشخصية بغض النظر عن الطرق والعواقب الناجمة من جراء ذلك لذا فالدولة ترشدهم نحو:

<sup>1</sup>عبد المجيد عبد المطلب، المرجع سبق ذكره، ص265.

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

\*الاستثمار في المناطق المراد تنميتها والمشاريع التي تحقق تكاملا اقتصاديا والمسطرة في خطط التنمية.

\*توجيههم نحو المشاريع في مختلف المناطق للحد من عدم التوازن الجهوي.

\*توجيههم نحو المشاريع التي توفر مناصب شغل للتقليل من حدة البطالة.

\*تكثيف المشاريع الانتاجية وتشجيع للمنتوج الوطني ليكون منافسا للمنتوج الأجنبي والعمل على تشجيع الصادرات من غير المحروقات.

وأخيرا يمكن القول أنه ولتحقيق هذه الاهداف يجب تعبئة مختلف الطاقات المادية والبشرية وتكييفها لتتماشى مع الخطط التنموية، وتحقيق التعويضات لتغطية مختلف التضحيات التي قدمتها الدولة من أجل نجاح هذه السياسة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أنواع التحفيزات الجبائية

تعتبر الحوافز الجبائية بمثابة تكاليف ممنوحة لتسهيل الاستغلال في النشاطات الاقتصادية و التحفيزات الضريبية التي يحصل عليها المستثمرون وتكون في شكل إجراء منها :

#### أولا: الإعفاء الدائم أو المؤقت:<sup>2</sup>

ونعني بالإعفاء الضريبي هو عدم فرض الضريبة على دخل معين إما بشكل دائم أو بشكل مؤقت وذلك ضمن القانون وتلجأ الدولة الى هذا الامر لاعتبارات تقدر بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والسياسية كما انه هناك نوعين من الاعفاء هما :

**1- الإعفاء الدائم:** أي يستمر طيلة المشروع ويمكن أن تكتسي طابع اقتصادي يساهم في بعث التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية من أجل تحقيق العدالة ذات طابع ثقافي.

**2- الإعفاء المؤقت:** أي يستمر لمدة معينة من حياة المشروع وبمس هذا النوع من الاعفاء خاصة الانشطة الاقتصادية حديثة التكوين لأنها في هذه الفترة بحاجة الى السيولة المالية لتغطية تكاليف الاستغلال وهي عادة ما تتراوح بين سنوات وهذه الاعفاءات المؤقتة يمكن أن تكون جزئية أو كلية.

- لإعفاء المؤقت الجزئي: وهو اسقاط جزء من حق الدولة في مال مكلف لمدة معينة .

1 ابراهيم متولي حسن المغربي ،دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي ،دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية 2011،ص101.

2 سعاد بلخيش ،حسينة بوسهودة، أثار التحفيزات الجبائية على ترقية وتشجيع الاستثمار ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة المدينة، 2009 ص48.

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

- الإعفاء المؤقت الكلي: و هو إسقاط حق الدولة من مال المكلف كاملا لمدة معينة ويمكن تعريف الاعفاء الضريبي أنه عدم إخضاع المؤسسة للضريبة قصد تشجيعها وحثها على اتخاذ القرار الاستثمار بالرغم من أن هذا الأسلوب يكلف الدولة نقصا في إيرادات الخزينة العامة.

ثانيا-التخفيضات الضريبية: هي عبارة عن عملية يتم من خلالها إخضاع الضريبة بمستوى أقل وتلجا معظم الدول الى هذه التقنية من أجل تخفيض العبء الضريبي ومن ثم التأثير على قرار الاستثمار اذ ان التخفيض يكون في شكل تخفيض معدل الضريبة او تخفيض الوعاء الضريبي وقد يضع المشروع بعض الشروط للاستفادة من ذلك التخفيض ويكون استعمال هذه التخفيضات من قبل الدولة بناء على السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة.

ولعل من اهم المجالات التي تثبت نجاح استخدام المعدلات التمييزية هو مجال انشاء المناطق الصناعية الحرة ،فعندما تكون احدى الدول النامية سوق احدى السلع الصناعية وترغب في انشاء منطقة حرة فإنها تستطيع ان تتجنب هذه الصناعات الى المنطقة الحرة باستخدام هذه المعدلات في ضرائبها الحكومية .

ثالثا- نظام الاهتلاك: يمكن تعريف الاهتلاك على انه الاثبات المحاسبي للنقص الذي يحدث بفعل الاستخدام وعامل الزمن اذ يعتبر الاهتلاك السريع أحد انماط الاهتلاك التي يمكن استخدامها لتشجيع الاستثمارات الخاصة وتوجيهها في الانشطة الاقتصادية المرغوبة والتي تحقق مزيدا من الفعالية في عملية التنمية الاقتصادية.<sup>1</sup>

ونعني بطريقة الاهتلاك المعجل كافة الطرق التي تؤدي الى اهتلاك قيمة التكلفة التاريخية للرؤوس الرأسمالية على فترة زمنية أقل من فترة حياتها الانتاجية .

### المبحث الرابع: الدراسات السابقة.

خلال هذا المبحث سنعرض أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دراستنا التي تمكنا من الاطلاع عليها من خلال عرض ملخص للدراسة ومقارنتها مع موضوع بحثنا واستعراض الفوارق والمكملات بين الدراسات.

المطلب الأول: عرض لبعض دراسات الدكتوراه والمجستير السابقة.

أ/دراسة محمد جمام سنة(2010/2009)<sup>2</sup>النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية

1سعاد بنحيش، ص48.

2محمد جمام، النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد منثوري،قسنطينة2010/2009

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

يعتبر النظام الضريبي من أهم المصادر المالية الأساسية لتمويل خزينة الدولة، وذلك لما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية من أموال ضخمة، لأن المشكلة الرئيسية للبلدان المتخلفة أو الآخذة في النمو تتمثل في تكوين الجهاز الانتاجي اللازم لتشغيل الموارد المتاحة، و هو أساس عملية التنمية، وعلى ذلك يكون من الضروري أن يعمل النظام الضريبي على دعم سياسة التنمية وهو ما يتطلب تشجيع الاستثمارات بمختلف أنواعها، وإعفاؤها من الضرائب، وكذا حماية الصناعات الوطنية برفع الرسوم الجمركية على الصناعات الأجنبية. كما أن النظام الضريبي يمثل أهم أداة ووسيلة تدخليه، لتوجيه الاستثمارات الوطنية والأجنبية نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، بالإضافة لتدخله الفعال من خلال مختلف الضرائب في معالجة ظاهرتي الكساد و التضخم، ومعالجة بعض الأزمات الاجتماعية كالمسكن وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال رفع الحد الأدنى لأجر المعفي من الضريبة.

ومن خلال الدراسة اتضح ان إصلاح ضريبي عام 1991، والذي ادخل تعديلات جذرية على مكونات النظام الضريبي شملت كافة القطاعات الاقتصادية المحلية أو الأجنبية، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و لبلوغ نمو اقتصادي يمكن للدولة إحلال الصادرات محل الواردات. ورفع حجم الجباية العادية الى جانب الجباية البترولية. و من نتائجها انخفضت نسبة البطالة بشكل ملموس وارتفع معدل النمو الاقتصادي، مع ارتفاع الحد الأدنى للأجر اللازم للمعيشة والمعفي من الضريبة

وفي الاخير توصل الى عدم قدرة النظام الضريبي على الحد من التهرب والغش الضريبيين من ناحية، وعدم قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية بمفرده ومن ناحية أخرى وعليه وجب على الدولة استخدام سياسات إضافية لتدعيم السياسة الضريبية وذلك لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية .

**ما يميز دراستنا عن الدراسة السابقة:**

نرى ان الدراسة السالفة الذكر فصلت تفصيلا كليا في موضوع الضرائب المطبقة في الجزائر، باستعمال الاسلوب الوصفي مع تقييم الاصلاحات التي قامت بها الدولة للرفع من عائدات الجباية العادية على الجباية البترولية من خلال اصلاحات 1991 والتي تليها وفي شتى المجالات الاقتصادية مما اسهم في انتشار وتوسع وظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال قانون الاستثمار سنة 1993.

في حين دراستنا الحالية بعد تعريفنا للجباية فالمبحث الاول عرجنا الى الضرائب التي تطبقها الدولة على الانشطة الاقتصادية في الجزائر والاعفاءات التي تستفيد منها المؤسسة. والتي اسقطناها مباشرة في الجزء التطبيقي على

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

المؤسسات لنرى مدى تجاوب المؤسسات مع السياسة الجبائية، فنرى موضوعنا هو مواصلة لما تكلم فيه الباحث خلال أطروحته.

ب/دراسة شريف محمد 2010/2009<sup>1</sup>. السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي.

تدور إشكالية الدراسة الموضوع المعالج حول السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي بإسقاط دراسة على حالة الجزائر، لأن مستويات رفع الاداء الجبائي أصبحت اهتمام الحكومات و المنظمات الدولية و تضمن الفصل الأول من الدراسة التطرق الى النطاق النظري العام للسياسة الجبائية، و لاحظنا فكرة الجباية تعود في جذورها الى العصور القديمة، حيث وجدت مع وجود بوادر السلطة و ازدادت بتطور دور الدولة من الحيادية إلى المتدخلة، حيث أصبحت تشكل أداة ضبط و تحكم للسياسة الاقتصادية لما تصبوا اليه من تحقيق الأهداف العامة للدولة ( الاقتصادية و الاجتماعية ) إذا ما أسست على قواعد تلقى القبول العام، وملائمة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهذه الشروط تعكس في حقيقتها مدى نجاح الإجراءات الجبائية من عدمها، غير أن الواقع و الدراسات تثبت أنها - السياسة الجبائية - تلقى عقبات تحول دون تحقيق الخطة الجبائية المرسومة من خلال نزوح ففة من النشطين الاقتصاديين عن دائرة الاقتصاد الرسمي .

أما في الفصل الثاني و تحت عنوان الجباية وتحليل التوازن الاقتصادي حاولنا ابراز تأثير الاقتطاعات الجبائية على المتغيرات الاقتصادية ( الكلية والجزئية)، وخلصنا أن التحليل الجزئي للتأثير الجبائي يهتم باستبعاد فرض الاقتطاعات العشوائية ويرتكز على مبدأ تقسيم العبء الجبائي المستحق لكل عنصر جبائي، والذي تتحكم فيه - التقسيم - نوعية الاسواق ( المنافسة والاحتكار ) ونوعية الاقتطاع ( مباشر وغير مباشر ) ومدى مرونة الطلب والعرض السعريتين للسلع محل الاقتطاع، واي صرف للاعتبارات السالفة الذكر يحول دون تحقيق الأهداف المنشودة، ويؤدي إلى خسارة اجتماعية او خسارة مالية لطرفي العملية الجبائية وبالتالي فقدان التوازن لدى العناصر الجبائية، أما بالنسبة للتحليل على المستوى الكلي فحاولنا الامام بدراسة الآثار الاقتصادية من خلال الأثر على الاستهلاك والانتاج والعمالة والادخار والاستثمارات وتوزيع المداخيل والثروة ومن ثمة اختبار فعالية السياسة الجبائية وفق نموذج IS-LM.

أما الفصل الثالث وانطلاقاً من اختيار الاقتصاد الجزائري موضوعاً للدراسة تطرق في جزء من جوانب هذا الفصل الى اهم المعالم الرئيسية للاقتصاد الجزائري بدءاً من مرحلة ما بعد الاستقلال، فانتهاجه للنظام الاشتراكي وصولاً الى مرحلة

1 شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بالقائد، تلمسان 2010/2009.



## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

الانتقال الى الاقتصاد السوق، مع ابراز أهم الاختلالات التي كان يعاني منها، وفحوى الاصلاحات الذاتية المدعمة من طرف الهيئات المالية والدولية. فوصل من خلاله أن الجزائر عرفت تدهورا اقتصاديا خاصة بعد أزمة البترول 1986م، وعليه اضطرت السلطات الى اعتماد قرارات الاصلاح (اتفاقيات الائتماني وسياسات الاصلاح الاقتصادية والهيكلية)، وبالأخص الاصلاح الجبائي الذي كان بادرة لتقليص فجوة الاختلالات الميزانية وخاصة في العشرية الاخيرة، من خلال ما أثبتته التطور الايجابي للإيرادات الجبائية ومكانتها في الميزانية العامة وانعكاساتها على مؤشرات الأداء الاقتصادي، ومدى مساهمتها -الجبائية- في إحداث التوازنات على المستويين الداخلي والخارجي، إذ يلاحظ أن ميزان المدفوعات حقق فوائضا على مدار السنوات الأخيرة، والسبب يعود الى فوائض الميزان التجاري التي حققها في خضم ارتفاع أسعار البترول، أما التوازن المالي (الداخلي) فهو الآخر عرف رصييدا موجبا رغم التزايد المضطرب للإنفاق العام المشروعات الاستثمارية غير أنه وباستبعاد الجبائية البترولية يظهر العجز جليا مما يثبت عدم كفاية الجبائية العادية في تغطية النفقات ومن ثمة عدم استيفاء النتائج المرغوبة للإصلاح

ما يميز دراستنا عن الدراسة السابقة: تطرقت الدراسة السابقة إلى السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي والعنصر المشترك بين الدراستين هو المتغير السياسة الجبائية والتي استعرضها بالأسلوب الوصفي تفصيلا شاملا من التعريف الى الاعفاءات والتخفيضات مرورا بالازدواج والضغط الضريبيين، كما عرضناها نحن في دراستنا عرضا شاملا بدون تفصيل لان هدفنا من الدراسة تبين كيف تؤثر هذه السياسة او المنهاج على نشاط المؤسسة الاقتصادية.

كما استعرض التوازن الاقتصادي على مستوى الكلي (دولة الجزائر) وكيف يتأثر هذا المتغير وكيف يؤثر على السياسة الجبائية حين اسقطنا نحن دراستنا على مجموعة من المؤسسات بمختلف ربوع الوطن لنرى كيف تؤثر السياسة الجبائية على هذه المؤسسات حين تمارس نشاطها من خلال تحفيز وما تعانيه من مشاكل جبائية.

ج/دراسة بومدين بكرتي، 2018/2017، السياسة الجبائية وتحديات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال

الفترة (1970\*2014) دراسة تحليلية وقياسية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>بومدين بريكني، السياسة الجبائية وتحديات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970\*2014) دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بالقائد، تلمسان، 2018/2017.

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

تدور اشكالية الدراسة حول إمكانية التي للسياسة الجبائية أن تؤثر على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاصلاحات الاقتصادية محدثة بذلك نمو اقتصادي ومن دون الاخلال بالسياسة الاقتصادية العامة؟ وتهدف الاطروحة الى معالجة موضوع السياسة الجبائية مع تبيان أهميتها للدولة ، خاصة على المستويات الاقتصادية والمالية ،استنادا الى الواقع الاقتصادي الجزائري وما أفرزه من اختلالات ومشاكل في التوازنات الاقتصادية المالية والكلية ، و هذا بهدف إرساء مقارنة علمية جادة حول اشكالية السياسة الجبائية ضمن استراتيجيات السياسة الاقتصادية العامة للمجتمع ،من خلال إعداد أسس علمية وعملية للسياسة الجبائية و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر خاصة وأن كل الاصلاحات التي مست النسيج الجبائي الجزائري لم تسمح بإعادة هيكلته

فضلا عن ذلك فإن تأثير السياسة الجبائية لا يتحدد بصفة منعزلة ولكن يتحدد في سياق سياسة اقتصادية واجتماعية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات والمعطيات الكفيلة بتحقيق التوافق بين أهداف مختلف السياسات الاقتصادية من جهة وأهداف السياسة الجبائية من جهة أخرى ،وهو ما يفترض استعمال مادة الاقتصاد التحليلي القياسي كوسيلة تحليل وتوجيه قرارات السلطات الجبائية ولا سيما فيما يتعلق باختيار طبيعة الاقتطاعات الجبائية الملائمة وكذا معدلاتها .

تم تقسيم الخطة الى خمسة فصول للإلمام بالموضوع من كل النواحي حيث خص الفصل الاول كتمهيد نظري للسياسة الجبائية كما خص الفصل الثاني لكيفية عمل السياسة الجبائية وعلاقتها بالسياسات الاخرى بعدها خص الفصل الثالث لسياسة الاصلاح الجبائي في الجزائر منذ 1991 ،بينما خص الفصل الرابع للإصلاح الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 1967 الى سنة 2014، وآخر فصل كان عبارة عن دراسة قياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر .

ما يميز دراستنا عن الدراسة السابقة:

كون الدراسة عبارة عن المقارنة مع دراستنا عبارة عن أطروحة فهي أوسع ما يمكن و أكثر تفصيلا للموضوع فقد ربط خلالها الباحث بين السياسة الجبائية وتحدي الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر . حيث بعد وصفه للسياسة الجبائية وعملها وعلاقتها بالسياسات الاخرى بعدها عرج الى التفصيل في الإصلاحات الجبائية . حين كانت دراستنا تربط بين السياسة الجبائية ونشاط المؤسسة الاقتصادية منه يمكن اعتبار دراستنا في نفس سياق الدراسة المقارنة وهي دراسة تكميلية للموضوع الاطروحة ،

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

د/دراسة العاقر جمال الدين، التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي،<sup>1</sup>

إشكالية البحث تدور حول: هل يمكن للتجانس الضريبي تفعيل دور التكامل المغاربي؟

تم من خلال هذه الدراسة تناول موضوع التجانس الضريبي المغاربي وامكانية تجسيده في إطار هذا التكامل لما يعود به من آثار ايجابية على المنطقة التكاملية خاصة فيما يتعلق بزيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحد من المشاكل الضريبية الدولية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية التي عجزت هذه البلدان الوصول اليها بصفة منفردة. ولقد خلصت الدراسة الى ما يلي.

\*أدت ممارسة الدول لحقوق سيادتها الضريبية الى ظهور العديد من المشاكل على الصعيد العلاقات الاقتصادية الدولية أهمها الازدواج الضريبي، التهرب الضريبي الدولي وكذا المنافسة المضرّة، وهذه المشاكل التي من شأنها عرقلة المبادلات التجارية الدولية البينية وقد تم اللجوء الى الاتفاقيات الدولية للقضاء على المشاكل ولكن التجانس الضريبي أثبت فعالية أكبر في القضاء على هذه المشاكل.

\*تزايد الاهتمام بإقامة التكتلات الاقتصادية الاقليمية لما تعود به على الاقتصاديات المتكاملة من مكاسب تحرير التجارة والانفتاح على العالم الخارجي وقد بدأ التسابق لإقامة مثل هذه التكتلات في جميع أنحاء العالم سعيا وراء تحقيق أكبر المكاسب وتعظيم المنافع.

\*تبقى تجربة التكاملية للاتحاد الاوروي المرجع الاساسي لإقامه تجانس ضريبي، خاصة فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، حيث قطع أشواط لا بأس بها، في حين عجزت الجهود العربية في تحقيق هذا التجانس ولم يتعدى ذلك حدود الاتفاقيات والقرارات التي بقيت حبرا على ورق.

\*يعد الاتحاد المغرب العربي من الفرص البديلة المضبوطة حاليا وذلك لطبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه في إعادة التوازن للعلاقات المشتركة الاقتصادية والسياسية مع العالم الخارجي. خاصة مع ما يملكه من مؤهلات وقدرات على تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أن ما يطبع هذا التكامل هو قلة النتائج المحققة نتيجة للعراقيل السياسية والاقتصادية.

\*شهدت معظم النظم الضريبية المغاربية إصلاحات عديدة، كمحاولة للخروج من النقائص السابقة وكذا عصرنة هذه النظم بما يتماشى والظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية، تؤكد مقارنة النظم الضريبية المغاربية وجود العديد من

1 العاقر جمال الدين، التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي —دراسة حالة بلدان المغرب العربي-مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة2008/2009.

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

الأوجه التماثل في حين يبقى النظام الضريبي الليبي حجرة عثرة في وجه إقامة تجانس ضريبي مغاربي وذلك لخصوصية ذلك النظام ولقد شملت الاصلاحات الضريبية المغاربية النقاط التالية:

- ارساء نظام ضريبي فعال ونسبي على ضرائب سهلة ومقبولة اجتماعيا ،وكذا قدرة على جلب قدرا كافيا من المداخيل.

- عصرنة الأنظمة الضريبية ،والتقليل من التعقيدات التي تطبع إجراءات التحصيل الضريبي وهذا ما يؤدي الى التهرب الضريبي وإمكانية حدوث ازدواج ضريبي.

- إقامة هياكل جديدة لتحسين مردودية الإدارة الجبائية ،وكذا العمل على تنمية الأعوان الضريبيين \*لقد أثبتت تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال التجانس الضريبي ،ضرورة توجيهه الى الضرائب غير المباشرة ،وذلك لتأثيرها على تدفقات السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في التكتل ،كما نصت هذه التجربة على ضرورة تجسيد هذا التجانس بصفة مرحلية.

\*تواجه إقامة تجانس ضريبي مغاربي العديد من العراقيل والعوائق التي لا بد من تجاوزها ويبقى تجسيد هذا التجانس متوقف على توفر الإطار المؤسساتي الملائم ،كذلك إنشاء نظم تبادل المعلومات وضمان سهولة وسرعة انتقالها بين مختلف الادارات الجبائية المغاربية ،مما يسهل إقامة هذا التجانس ويسمح بأداء مهامها في القضاء على مختلف المشاكل الضريبية الدولية وكذا زيادة استقطاب المنطقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يحقق التنمية الاقتصادية .

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراستين:

تتلاقى الدراستين في الجانب النظري بتسليطهما الضوء على التعاريف المتعلقة بالضريبة والنظام الجبائي تفصيلا كامل الجوانب بعدها تفرعت دراستنا الى تبين كيف تؤثر السياسة الجبائية على نشاط المؤسسة الاقتصادية من خلال الجانب التطبيقي —دراسة حالة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،فيما كان للدراسة المقارنة —تفرعها كذلك الى تبين دور التجانس الضريبي كآلية لتفعيل دور التكامل الاقتصادي المغاربي وامكانية تجسيده من عدمها حيث ذكر المعوقات و الاسباب التي أدت الى عدم القدرة على تفعيله ، كما عرج بذكر التجربة الاوروبية في التجانس والتي هي نموذج في الاتحاد الناجح

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

المطلب الثاني: عرض لبعض دراسات الماجستير السابقة .

أ/دراسة لعلمي حمزة و عمروس محمد<sup>1</sup>بعنوان دور الحوافز الجبائية في تطوير الاستثمار في الجزائر دراسة حالة المديرية الولائية لولاية بومرداس.

تدور اشكالية البحث حول السؤال التالي: ما هو دور التحفيزات الجبائية في تطوير الاستثمار في الجزائر؟

تعالج هذه المدكرة دور التحفيزات الجبائية في تطوير الاستثمار في الجزائر ،وفي هذا الاطار تناولنا مفهوم الضرائب والاستثمار باعتبار الضرائب أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة وكذلك الاساس القانوني الذي تستند عليه الدولة عند فرضها للتوفيق بين مصلحة الخزينة ومصلحة المكلف.

ويعتبر الاستثمار ذو مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات فهو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي ويعد الكفيل لتوفير مناصب الشغل وإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وله آثار متنوعة على الاقتصاد الوطني ككل لذلك استوجب إدارة النشاط الاستثماري وتوفير الظروف المناسبة له وإزالة العراقيل التي تعيقه وتواجهه نحو تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية الكلي.

وتسعى الحكومة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي متزامن وتحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم من خلال إعفاءات ضريبية وحوافز اخرى متنوعة في بداية استغلال المستثمرين للمشاريع .

ومن خلال دراسة حالة الجزائر والتي تعد كغيرها من البلدان النامية التي تهدف الى التنمية حيث أنها طبقت قانون التحفيزات الجبائية من أجل استقطاب المستثمرين وتشجيعهم، حيث أن الجزائر من أهم الدول المقصودة للاستثمار لامتلاكها ثروات هائلة وعديدة ومتنوعة.

ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة بربطها بين التحفيزات الجبائية ودورها في تطوير الاستثمار في الجزائر ،وبعد أن فصل الكاتب في الجانب النظري في الضرائب و الاستثمار ،انتقل مع الجانب التطبيقي في دراسة حالة للوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ،ومنه بين دور التحفيزات الجبائية في استقطاب المستثمرين وتشجيع التوسع في الاستثمار ،أما داستنا كانت عبارة عن تبين دور السياسة الجبائية في نشاط المؤسسة الاقتصادية بهدف معرفة كيف تؤثر الاخيرة على نشاط المؤسسة اجابا او

<sup>1</sup>لعلمي حمزة ،عمروس محمد، دور الحوافز الجبائية في تطوير الاستثمار في الجزائر دراسة حالة –المديرية الولائية لولاية بومرداس-،مذكرة تخرج ماستر علوم التسيير ،جامعة بومرداس،جان2017.

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

سلبا وهل تلقى القبول من طرف المؤسسات واقترح حلول ممكن ان تساهم في زيادة نشاط المؤسسات ورضاهم بالجباية المطبقة عليهم.

فنى أن الدراستين مكملتين فيما بينهما وفي نفس سياق الفكرة التي تبين دور الضرائب في نشاط المؤسسة الاقتصادية.

ب/دراسة هلال بدره-مادون بشرى، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار<sup>1</sup>.

تدور اشكالية الدراسة حول السؤال التالي: كيف للتحفيزات الجبائية أن تساهم في تشجيع الاستثمار بالمؤسسات الاقتصادية؟

وباعتبار أن الاستثمار محرك للنمو الاقتصادي خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما دفع بعديد من الدول الى التدخل بغية احلال سياسة جبائية رشيدة ومنح تحفيزات لاستقطاب الاستثمار وهذا ما سنحاول دراسته من خلال موضوعنا من خلال دراسة عينة مكونة من 30 مؤسسة استفادة من المزايا والتحفيزات التي تقدمها وكالة ANDI، خاصة وأن التحدي للجزائر يمثل في العثور على التوازن الأفضل بين نظام جبائي مناسب للمؤسسات والاستثمار على حد سواء.

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول حيث خص الفصل الاول للمفاهيم النظرية للجباية والاستثمار فيما تم عرض اثار التحفيزات الجبائية على الاستثمار في الجزائر فيما خص الفصل الثالث للجانب التطبيقي للموضوع في شكل دراسة حالة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لولاية سعيدة.

**الفرق بين الدراستين:** تتميز هذه الدراسة بتبين كيف للتحفيزات الجبائية أن تساهم في تشجيع الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وبعد أن فصل الكاتب في الجانب النظري خص الفصل الاول للمفاهيم النظرية للجباية والاستثمار فيما تم عرض اثار التحفيزات الجبائية على الاستثمار في الجزائر فيما خص الفصل الثالث للجانب التطبيقي للموضوع في شكل دراسة حالة للوكالة الوطنية لتطوير

<sup>1</sup>هلال بدره، مادون بشرى: دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مذكرة تخرج ماستر علوم اقتصادية، جامعة طاهر مولاي، سعيدة، 2015.

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

الاستثمار ANDI لولاية سعيدة ،ومنه بين دور التحفيزات الجبائية في استقطاب المستثمرين الاجانب وتشجيع التوسع في الاستثمار ،أما داستنا كانت عبارة عن تبيين دور السياسة الجبائية في نشاط المؤسسة الاقتصادية بهدف معرفة كيف تؤثر الاخيرة على نشاط المؤسسة اجابا او سلبا وهل تلقى القبول من طرف المؤسسات واقترح حلول ممكن ان تساهم في زيادة نشاط المؤسسات ورضاهم بالجباية المطبقة عليهم. عينة الدراسة كانت 30 مؤسسة بينما كانت عينتنا للدراسة متمثلة في 61 مؤسسة مختلفة النشاط.

ج/دراسة كرومي عبد القادر ،التأثير الضريبي على مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بأدرار<sup>1</sup>.

تدور إشكالية الدراسة حول ماهي الضريبة على مصادر التمويل في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بأدرار؟ حيث تهدف هذه الدراسة الى توضيح مختلف التأثيرات الضريبية التي يمكن أن تعتمدها المؤسسة الاقتصادية من أجل تمويل نشاطها الاستثماري والاستغلالي ، فوظيفة التمويل في المؤسسة هي وظيفة محورية باعتبارها تضمن استمرار وتطور المؤسسة ،حيث تتعدد السياسات المتاحة أمام المؤسسة لتمويل نشاطها ، إن هذا التعدد في مصادر التمويل يتأتى من تطور المحيط المالي للمؤسسة بما يوفره من تعدد لمصادر تمويل المؤسسة .إن تعدد مصادر التمويل وتنوعها أمام المؤسسة يؤدي الى ضرورة اختيار المزيج التمويلي المناسب الذي يحقق أهداف المؤسسة المالية ، إن هذا المزيج التمويلي الذي يتم اختياره يشكل ما يسمى بالهيكل المالي للمؤسسة ،حيث أن عملية اختيار الهيكل المالي للمؤسسة يعد في الواقع أمر صعب التحقيق وذلك نظرا لتعدد مصادر التمويل واختلاف الشروط الخاصة بكل نوع من مصادر التمويل ،وكذلك لتأثير الضريبي على طبيعة الهيكل المالي الذي تم اختياره على الوضع المالي للمؤسسة .ولقد توصلت الدراسة الى أن أهم مصادر تمويل المؤسسة تتمثل في سياسة التمويل الذاتي .سياسة التمويل الخاص . سياسة الاستدانة، حيث تكتسب كل سياسة مجموعة من الايجابيات والسلبيات ، كما أن اختيار مصادر التمويل كان موضوع جدل واسع بين علماء الادارة المالية ،حيث انصب الاهتمام حول اختيار المزيج التمويلي المناسب الذي يحقق أهداف المؤسسة هذا من جهة ،ومن جهة أخرى التأثير الضريبي على مصادر التمويل ،مما يؤدي هذا الاختيار على الوضع المالي .

مايميز الدراسة المقارنة عن دراستنا

<sup>1</sup> كارومي عبد القادر، التأثير الضريبي على مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة-الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بأدرار-مذكرا  
ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أحمد درارية ،أدرار .سنة 2019

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

خصصنا في دراستنا الجانب النظري للتكلم عن المفاهيم الأساسية للضريبة خاصة والنظام الضريبي حيث تم تخصيص فصل كامل نبين فيه كامل جوانب الضريبة، فيما ركزت الدراسة المقارنة- التأثير الضريبي على مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية- حول مفاهيم حول مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية، حيث تلقتي الدراستين في تسليطهما الضوء على المؤسسة وسياساتها المنتهجة التي تطبيقها خلال نشاطها. فيما كانت الجانب التطبيقي دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي فيما كانت دراستنا مخصصة لعرض نشاط لعدة مؤسسات الاقتصادية وكيف تؤثر السياسة الجبائية على هذه المؤسسات

### د/دراسة درقة أمال، أثر التحفيز الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية<sup>1</sup>.

تتمحور إشكالية الدراسة حول ما مدى أثر التحفيز الجبائية على الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟ تعالج هذه المذكورة موضوع أثر التحفيز الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، من خلال محاولة الاستفادة من جميع الامتيازات التي بمنحها القانون الجبائي وقوانين الاستثمار .

وعلى هذا الأساس جاء هذا المبحث ليسلط الضوء على أهمية التحفيز الجبائي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية وكيفية الاستفادة منه حتى تصل المؤسسة إلى الأهداف المالية المطلوبة ومن جهة أخرى يمكن الهدف الأساسي للتحفيز الممنوحة من طرف الدولة في أن لها آثار على الأداء المالي للمؤسسة من خلال أن كل أثر جبائي يقابله أثر مالي وبالتالي التأثير على التوازن المالي، القرارات المالية، قيمة المؤسسة...، ولهذا جاء موضوع بحثنا الذي نحاول من خلاله قياس هذا الأثر خلصت الدراسة الميدانية الى أن التحفيز الجبائية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ولها أثر قوي على أدائها المالي.

مقارنة بين الدراستين:

تتوحد الدراستين خلال الجانب النظري بتسليطهما الضوء على التعاريف السياسة الجبائية، و النظام الضريبي. وتتشارك كذلك بتفصيلهما للمنع والامتيازات الضريبية (التحفيزات).

فيما خصصت دراسة - أثر التحفيز الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية -الفصل النظري لدراسة ميدانية لمدى تأثير التحفيز على الأداء المالي للمؤسسة، ودراستنا -خصصنا الفصل التطبيقي لمعرفة كيف تؤثر السياسة

<sup>1</sup> درقة أمال، أثر التحفيز الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية لمدى تأثير التحفيز الجبائية على الأداء المالي، مذكرة نخرج ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أم البواقي، 2015/2014.



## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

الجبائية على نشاط المؤسسة الاقتصادية، ونلاحظ تقارب كبير بين الدراستين لحد كبير من كل النواحي الموضوع .

## الفصل الأول — الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية

### خلاصة:

بعد سردنا المفاهيم العامة المتعلقة بالسياسة الجبائية و المؤسسات الاقتصادية ومبادئها وعلاقتها بالنظم الاخرى السائدة يعتبر الاخذ بالأسس العامة للجباية هو المبدأ الرئيسي في تأسيس الاقطاع الجبائي ومن ثم تحقيق الاهداف التي تصبو اليها الدولة من مختلف الجوانب و الابعاد، فاذا تم تأسيس هيكل جبائي متناسق ومنظم الابعاد الفنية غير مناف لمحيط الاقطاع فانه ستزيد مكانة الهيكل الجبائي من ناحية التحصيل مما يزيد من رفع مستوى الاقتصادي منه الى المستوى الاجتماعي والجباية لا تقتصر على انها اداة تمويل فقط، بل هي اداة فعالة تستخدمها الدولة لغرض الوصول الى اهداف مسطرة

## الفصل الثاني

دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من  
المؤسسات الاقتصادية

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

بعد تطرق إلى جانب النظري لتأثير السياسة الجبائية على نشاط الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية ، سنحاول في هذا الفصل التطبيقي معرفة هذا التأثير لعينة معتبرة من المؤسسات الاقتصادية عدة ولايات من مختلف مناطق الوطن شمال جنوبا شرقا وغربا. نذكرها ولايات :ورقلة ، تفرت ، الجزائر، وهران، اليزي، غرداية

إن تطرقنا للجانب النظري سوف لن يكتمل ما لم نقوم بدراسة ميدانية نقوم من خلالها ، بإسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي للمؤسسات ، وذلك من اجل التأكد من فرضيات البحث و الفصل فيها بإجابات نهائية ودقيقة للأسئلة المطروحة فما يتعلق بمحاور الاستبيان الموزع على المستخدمين .

وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج.

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

**المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.**

**المطلب الأول: الدراسة الاستطلاعية**

تعتبر الدراسة الاستطلاعية خطوة مهمة على معرفة مجتمع الدراسة، والصعوبات التي يمكن أن تواجهنا في تطبيق أدوات الدراسة، وتساعد في اختيار العينة، ولأن دراستنا تخص العاملين في المجال المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية النشاط في التراب الجزائري، وذلك من أجل دراستنا بعد الاستطلاع الذي قمنا به حول هذا المؤسسات والعينة على حد سواء، حيث كان الهدف معرفة مدى تأثير السياسة الجبائية على نشاطات المؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيقنا لاستبيان

وقبل الشروع في طبع الاستمارة لاستبيان وتوزيعها قمنا بإجراء دراسة استطلاعية على عينة عمال وموظفي المؤسسات الاقتصادية المذكور أنفا من 10 العاملين في المجال المحاسبي و المسيرين المؤسسات تم أخذهم من العينة الأصلية ووزعت عليهم 10 استمارات بغرض الوصول إلى أفضل طريقة لإجراء الاختبار.

**الغرض من الدراسة الاستطلاعية:** من أجل الوصول لأفضل طريقة لإجراء الاختبار التي تؤدي بدورها إلى الحصول على نتائج صحيحة ومضبوطة وكذلك تطبيقا للطرق العلمية المتبعة كان لابد علينا تنفيذ الاختبار وهذا الأغراض التالية:

- التوصل إلى أفضل طريقة لإجراء البحث؛
- معرفة مدى وضوح الأسئلة وفهمها من العينة المختبرة؛
- معرفة مدى التفهم اللغوي لبنود الاختبار من طرف العينة؛
- معرفة الوقت الكافي والأنسب لإجراء الاختبار؛
- اختبار الأسلوب الأنسب لشرح مراحل الاختبار.

**المجال الزمني للدراسة:** امتدت الدراسة الاستطلاعية من أول يوم أشعرنا به بموضوع البحث وطرحه، أما إجراءاته الميدانية كانت يوم 2021/04/10 إلى 2021/04/26 وكان الهدف هو التعرف على المجتمع الأصلي للدراسة واختيار العينة.

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

المجال المكاني للدراسة: أجريت هذه الدراسة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للنظام الضريبي الجزائري لسنة 2020-2021

**المجال البشري:** يتمثل المجال البشري للبحث في مجموعة من مسيرين ومحاسبي المؤسسات  
**المنهج المتبع:** يعتبر المنهج المستخدم في أي دراسة علمية من الأساسيات التي يعتمد عليها الباحث في بحثه عن الحقيقة، فاختيار المنهج المناسب للدراسة مرتبطة بطبيعة الموضوع الذي يتناوله الباحث.

ونظرا لطبيعة موضوعنا ومن أجل تشخيص الظاهرة وكشف جوانبها، وتحديد مدى تأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للنظام الضريبي الجزائري، تبين أنه من المناسب استخدام المنهج الوصفي وذلك لتماشيه مع هدف الدراسة، فالدراسة الوصفية تهدف إلى تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف معين بالاعتماد على جمع وتفسيرها وتحليلها، واستخلاص دلالاتها، فهي إذا كما يعرفها "مصطفى حسن باهي".... يعتبر المنهج الوصفي من أكثر مناهج البحث استخداما وخاصة في مجال البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية والرياضية، حيث يهتم بجمع أوصاف دقيقة وعلمية للظاهرة المدروسة، ووصف الوضع الراهن وتفسيره، كما يهدف إلى دراسة العلاقة القائمة بين الظواهر المختلفة، ولا يقتصر المنهج الوصفي على جمع البيانات وتبويبها، وإنما يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك لأنه يتضمن قدرا من التفسير لهذه البيانات، لذا يجب على الباحث تصنيف البيانات والحقائق، وتحليلها تحليلا دقيقا وكافيا للوصول إلى تعميمات بشأن موضوع الدراسة..<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: المجتمع وعينة البحث وأدوات القياس

**01- مجتمع الدراسة:** يواجه الباحث عند شروعه القيام ببحثه مشكلة تحديد نطاق العمل، أي اختيار مجتمع البحث والعينة، ومن المعروف أن أحد أهداف البحث العلمي هو إمكانية إقامة تعميمات على الظاهرة موضوع الدراسة إلي غيرها من الظواهر، والذي يعتمد على درجة كفاية العينة المستخدمة في البحث، فالعينة إذا هي ذلك الجزء من المجتمع يتم اختيارها وفق قواعد وطرق علمية، بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا<sup>(2)</sup>، وعلى هذا الأساس يتكون مجتمع بحثنا مجموعة من مسيري المؤسسات والمحاسبين تم اختيار عينة منهم عشوائية يقدر عددهم 61 عينة

<sup>1</sup>- مصطفى حسن باهي، الاحصاء وقياس العقل البشري، مركز الكتاب للنشر، مصر، 2000، ص83.

<sup>2</sup>- كامل محمد المغربي، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002، ص139.

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

**02- عينة الدراسة:** يعتبر اختيار العينة من أهم العمليات التي يقوم عليها البحث العلمي وذلك باعتبارها جزء من المجتمع الأصلي بمعنى أنها تأخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ماثلة له، وهي بذلك تسمح بالحصول في حالات كثيرة على المعلومات المطلوبة مع اقتصاد الموارد الاقتصادية والبشرية وفي الجهد والوقت دون الابتعاد عن الواقع المراد معرفته، حيث شملت عينة الدراسة مجموعة من مسيري ومحاسبي المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للنظام الضريبي الجزائري وتمثلت تلك المؤسسات والمبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 1 توزيع المبحوثين على المؤسسات الاقتصادية

المتغير	التكرار	النسبة %
SARL Bergan	11	18.0
SARL TRANSBAOUCHI	9	14.8
SONATRACH	6	9.8
Toshiba	6	9.8
Eurlsapcotoposud	4	6.6
Sarl el chihab services	2	3.3
Eurlchourouk el ouahat	4	6.6
مؤسسة الاشغال والبناء والحفر والاشغال الريفية	4	6.6
EURL AKS PLUS SERVICES	2	3.3
Sarlbiwa el imaranel	1	1.6
EL WEHDA COMPANI	2	3.3
EURL EL YOUNSSIA IMP EXP	3	4.9
EURL WADA ENERGY SERVICES	2	3.3
Sarl dahmaniaissaimport export	5	8.2
المجموع	61	100.0

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول (02) الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير اسم المؤسسة نجد أن نسبة 18% منهم من مؤسسة SARL Bergan بعدها نسبة 14,8% منهم من مؤسسة SARL TRANSBAOUCHI بينما تساوت النسبة بين كل من مؤسسة SONATRACH و Toshiba ثم نسبة 8,2% من مؤسسة Sarl dahmani aissa import export كما تساوت النسبة بين كل من الذين من مؤسسة Eurl sapco و Eurl chourouk el ouahat و مؤسسة الاشغال والبناء والحفر والاشغال الريفية أما نسبة 4,9% منهم من مؤسسة EURL EL YOUNSSIA IMP EXP في حين سجلت نسبة متساوية بين كل

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

من المبحوثين الذين من مؤسسة Sarl el chihab services و EURL AKS PLUS SERVICES و EL WEHDA COMPANI و EURL WADA ENERGY SERVICES و أخيرا نسبة 1,6% منهم كانوا من مؤسسة Sarl biwa el imaranel

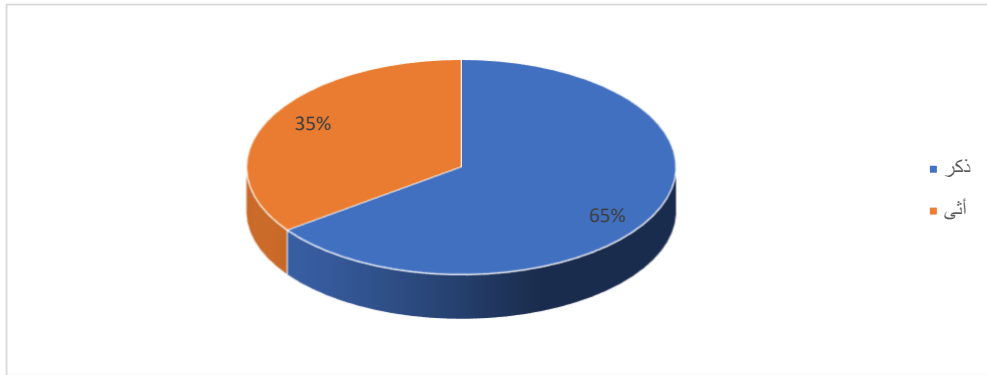
الجدول رقم 2 توزيع المبحوثين حسب الجنس

الإجابة	الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
	ذكر	57	39.4%
	أنثى	04	6.6%
	المجموع	61	100%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول (01) الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس نجد الأغلبية الساحقة كانت من الذكور و الذين بلغت نسبتهم 93,4% بينما نسبة قليلة كانت للإناث و التي قدرت ب 6,6%.

الشكل رقم 1 توزيع المبحوثين حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (SPSS)



## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

### الجدول رقم 3 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

المتغير	التكرار	النسبة %
أقل من 25 سنة	4	6.6
من 25 سنة إلى 34 سنة	7	11.5
من 35 سنة إلى 44 سنة	35	57.4
من 45 إلى 55 سنة	2	3.3
من 56 سنة إلى 64 سنة	13	21.3
المجموع	61	100.0

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (SPSS)

### الجدول رقم (03) توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.

من خلال الجدول (03) الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن نلاحظ أن أعلى نسبة قدرت بـ 57,4% للفئة العمرية من 35 إلى 44 سنة تلتها نسبة 21,3% للفئة العمرية من 56 إلى 64 سنة أما نسبة 11,5% كانت للفئة العمرية من 25 إلى 34 سنة بينما سجلت نسبة 6,6% للفئة العمرية أقل من 25 سنة و نسبة 3,3% للفئة العمرية من 45 إلى 55 سنة.

### الجدول رقم 4 يبين توزيع أفراد العينة حسب مقر المؤسسة

المتغير	التكرار	النسبة %
الجزائر	3	04.9
ورقلة	51	83.6
غرداية	3	04.9
تقرت	2	3.3
اليزي	1	1.6
وهران	1	1.6
المجموع	61	100.0

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول (04) الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب مقر المؤسسة نلاحظ أن نسبة 83.9% من أفراد العينة مقرهم مؤسساتهم متواجد بولاية ورقلة ، بينما نسبة 04.9% منهم مقرهم متواجد بالجزائر العاصمة، نفس النسبة للمؤسسات المتواجد مقرها بولاية غرداية ، أما نسبة 03,3% منهم مقرهم متواجد بولاية تقرت ،في حين سجلت نسبة متساوية بين كل من المؤسسات المتواجد مقرها بوهران و إيزي و التي قدرت بـ 01,6%.

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

### الجدول رقم 5 يبين تصنيف المؤسسة

المتغير	التكرار	النسبة %
صغيرة	45	73.8
متوسطة	11	18.0
كبيرة	5	8.2
المجموع	61	100.0

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (SPSS)

### الجدول رقم(05): يبين تصنيف المؤسسة

من خلال الجدول(05) الذي يبين تصنيف المؤسسة نلاحظ أن النسبة الأعلى كانت للمبحوثين الذين قالوا أنها صغيرة و التي قدرت ب8, 73% بينما نسبة18% منهم قالوا أنها متوسطة في حين أن نسبة2, 8% منهم قالوا أنها كبيرة.

### الجدول رقم 6 يبين انتماء المؤسسة

المتغير	التكرار	النسبة %
قطاعالعام	2	3.3
قطاعالخاص	59	96.7
المجموع	61	100.0

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (SPSS)

### الجدول رقم(06): يبين انتماء المؤسسة

من خلال الجدول(06) الذي يبين انتماء المؤسسة نجد أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين قالوا أنها تنتمي للقطاع الخاص و التي قدرت ب96,7% بينما الأقلية منهم قالوا أنها تنتمي للقطاع العام و التي بلغت3,3%.

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

الجدول رقم 7 يبين الضرائب التي تسددها المؤسسة

المتغير	التكرار	النسبة%
الضرائب التي تسدها المؤسسة TVA	60	27.9%
الضرائب التي تسدها المؤسسة TAB	57	26.5%
الضرائب التي تسدها المؤسسة IFU	01	0.5%
الضرائب التي تسدها المؤسسة IBS	38	17.7%
الضرائب التي تسدها المؤسسة IRG	59	27.4%
النتيجة	215	100%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول رقم (07) الذي يبين الضرائب التي تسدها المؤسسة نلاحظ أن نسبة تساوت بين المبحوثين الذين قالوا الضرائب التي تسدها المؤسسة TVA والذين قالوا الضرائب التي تسدها IRG والتي قدرت بـ 27.4%، بينما نسبة 26.5% منهم قالوا الضرائب التي تسدها المؤسسة هي TAB، أما نسبة 17.7%، منهم قالوا الضرائب التي تسدها هي IBS في حين نسبة 0.5% منهم قالوا الضرائب التي تسدها المؤسسة هي 0.5%.  
**03- أدوات الدراسة:** استخدمنا الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات وقد تم بناء وتصميم أداة الدراسة وفقا للخطوات التالية:

- مراجعة الدراسات والبحوث العلمية التي اهتمت بدراسة المحاسبية ومجال اتخاذ القرار.
- تحديد مجالات الاستبانة والفقرات بصورتها الأولية وذلك بعد مراجعة الأدوات البحثية في دراسة السابقة وقد وصل عدد الفقرات إلى (10) فقرة.
- عرض الاستبانة على الأستاذ المشرف، للتأكد من مناسبة الفقرات لمجالات الدراسة ودقة صياغتها ووضوحها وحذف أو تعديل بعض الفقرات وفق ما ملاحظته.
- تكون سلم الاستجابة على فقرات الاستبانة من (03) استجابات حسب تدرج ليكرات وهي: (نعم) أعطيت (03) درجات - ربما (02) درجتين - لا (01) درجة؛
- بعد اختيار عينة الدراسة سلمت ووزعت الأداة على أفراد عينة الدراسة؛

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

- تم تبويب البيانات وترميزها ومعالجتها إحصائياً.

اختبار صدق وثبات الأداة: لتحديد ثبات الأداة تم إيجاد معاملات الثبات لمجالات الدراسة والدرجة الكلية باستخدام معادلة كرونباخ ألفا حيث وصلت درجات الثبات الكلي (0.962) وهو معامل ثبات يفي بأغراض الدراسة والجدول (02) يبين ذلك:

الجدول رقم 8 درجة الثبات لمجاور ومجالات الدراسة حسب معامل كرونباخ ألفا

النتيجة	معامل كرونباخ ألفا	عدد العبارات	المجال
ثابت	0.862	05	المحور الأول
ثابت	0.842	05	المحور الثاني
ثابت	0.747	10	الكلي

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات (SPSS)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ لكل محاور الاستبيان هي معاملات ثابتة، وكذلك معامل ألفا لجميع عبارات الاستبيان معاً بلغ 0.747 وهذا يدل على أداة الدراسة ذات ثبات مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختيار فرضيتها.

تجدر الإشارة إلى أن معامل الثبات ألفا كرونباخ، تتراوح بين (0-1)، وكلما اقترب من الواحد؛ دل على وجود ثبات عال، وكل ما اقترب من الصفر؛ دل على عدم وجود ثبات ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعدناه لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v25) وتم الاعتماد على بعض الاختبارات، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية وكذلك الأشكال البيانية كما يلي:

الأساليب الإحصائية الوصفية: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، من أجل وصف المتغيرات العامة ومتغيرات البحث.

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

المتوسط الحسابي: وهو متوسط مجموعة من القيم أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الحسابي الفرضي المقدر ب(03) لأن التنقيط يتراوح من (01) إلى (03) وهو يساعد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط

الانحراف المعياري: ذلك من أجل التعرف على مدى إنحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو بعد، والتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات، ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركيز الإجابات وعدم تشتتها، وبالتالي تكون النتائج أكثر مصداقية وجودة، كما أنه يفيد ترتيب العبارات أو الفقرات لصالح الأقل تشتتاً عند تساوي المتوسط الحسابي المرجح بينها.

اختبار "ت" للعينتين مستقلتين (Test pour échantillons indépendants): ويستعمل هذا الاختبار عندما نتعامل فرضية فروقية لعينتين مستقلتين بينها كمية، ويعتمد على المقارنة بين متوسطي العينتين لاتخاذ القرار.

اختبار تحليل التباين (Anova à facteur): يستعمل هذا الاختبار مع فرضية فروقية لعدة عينات مستقلة بياناتها كمية، أي يدرس الفروق في متغير كمي بين ثلاث عينات فأكثر.

معامل الارتباط بيرسون: للكشف عن العلاقة بين المتغيرين وهل الارتباط (قوي-متوسط-ضعيف) ويبين أيضاً اتجاه العلاقة بين المتغيرين هل هي موجبة (طرديّة) أو سالبة (عكسية).

معادلة الانحدار الخطي البسيط: تستعمل هذه القائمة لحساب معاملات الانحدار المختلفة (البسيط، المتعدد... بين متغيرين أو أكثر ويستعمل عندما نتعامل مع فرضيات تأثيرية مهما كانت نوع بياناتها من أجل معرفة تأثير متغير مستقل أو أكثر على متغير تابع أو أكثر وبالضبط تحديد طبيعة التأثير (طردي أو عكسي) ودرجة قوة التأثير (قوية جداً..متوسط..ضعيفة جداً)، ولعل أهم المعاملات الانحدار الأكثر استخداماً نجد معامل الانحدار الخطي البسيط (Linéaire) والذي يشمل هذا الاختبار عندما نتعامل مع فرضيات تأثيرية بعينة واحدة بينها كمية، وهو يدرس للتوزيع المشترك لمتغيرين أحدهما متغير يقاس دون خطأ ويسمى متغير مستقل ويرمز له بالرمز (X) والآخر يأخذ قيماً تعتمد على قيمة المتغير المستقل ويسمى التابع ويرمز له بالرمز (Y)، والهدف من دراسة الانحدار هو إيجاد دلالة العلاقة

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

بين المتغيرين المستقل والتابع والتي تساعد في تفسير التغير الذي قد يطرأ على المتغير التابع ( $Y$ ) تبعاً لتغير في قيم المتغير المستقل ( $X$ )، وفق هذه المعادلة ( $y=a+b*x$ )<sup>[1]</sup>.

**مستويات الدلالة الإحصائية (Level of Significance):** إن القرار الذي يتخذه الباحث فيما يتعلق بالفرض الصفري الذي يود اختباره أو التحقق من صحته يتطلب وجود قاعدة يستند إليها في هذا الشأن، فالباحث يحاول التوصل إلى أدلة من البيانات التي قام بجمعها تمكنه من رفض الفرض الصفري وقبول أو تأييد الفرض البحثي الذي يشتق من إطار نظري يتبناه ويرى أنه يفسر الظاهرة تفسيراً منطقياً، لذلك ينبغي أن يحدد الباحث قبل عملية جمع البيانات قيمة احتمالية معينة تبين مقدار الخطأ الذي يقبل أن يقع فيه نتيجة رفضه للفرض الصفري، وبعبارة أخرى إذا قرر الباحث على أساس البيانات التجريبية التي حصل عليها رفض الفرض الصفري، فإن احتمال خطأ هذا القرار يكون أقل من أو مساوياً هذه القيمة التي يطلق عليها مستوى الدلالة الإحصائية أو ألفا.

وطبقاً لإجراءات اختبار الفرض الصفري فإننا نرفض الفرض إذا كانت إحصائية العينة "كالفارق بين المتوسطات، أو معامل الارتباط "أكبر أو أصغر مما يمكن توقعه طبقاً لعوامل الصدفة وحدها، ونستخلص أن هناك فرقاً دالاً أو علاقة دالة بين المتغيرات، إلا أن هناك خطأ شائعاً هو الخلط بين الدلالة الإحصائية والفائدة العملية للنتائج، فالنتائج الدالة إحصائياً لا تنطوي بالضرورة على قيمة عملية أو نظرية.

### المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

قبل اختبار الفرضيات نحاول معرفة آراء واتجاهات أفراد العينة من خلال تحليل عبارات كل أدوات من أدوات الاستبيان، حيث ارتبط الفقرات بمقياس ليكرات الثلاثي والذي يعبر عن خلاله أفراد العينة عن مدى موافقتهم (اتجاه ورأي إيجابي لأفراد العينة) أو إعدام موافقتهم (اتجاه ورأي سلبي لأفراد العينة) لكل عبارة من عبارات الاستبيان ضمن ثلاث درجات كما يلي:

أوافق	محايد	لا أوافق
03	02	01

المصدر: من إعداد الطالبين

ولتحديد مستويات الموافقة استخدمنا الأدوات الإحصائية التالية:

– المتوسط الحسابي بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول عبارات الاستبيان ومقارنتها.

<sup>1</sup> – يعلي فاروق، اختبار الفرضيات، مطبوعة حول مقياس إعلام آلي، جامعة سطيف (02)، 2016، ص 55.

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

- والانحراف المعياري ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركز الإجابات حول درجة المتوسط الحسابي وعدم تشتتها.
- المدى لتحديد طول الفئة = (أعلى درجة (موافق) - أدنى درجة (غير موافق) / عدد المستويات، وهذا لتحديد اتجاهاتهم نحو كل عبارة هل هم: موافقون، أم محايدون أو غير موافقين
- تحديد طول الفئة باستخدام المدى حيث:  $(3-1) / 5 = 0.8$  حيث نحصل على مجالات كما يلي:

### الجدول رقم 9تحديد مستويات الموافقة

درجة الموافقة	مقياس لكرت	مجال المتوسط الحسابي
منخفضة	لا	من 01 إلى 1.66
متوسطة	ربما	من 1.67 إلى 2.33
مرتفعة	نعم	من 2.34 إلى 03

المصدر: من إعداد الطالبين

- ترتيب العبارة من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف معياري بينهما.
- المطلب الأول: عرض وتحليل إجابات العينة على المحور الأول المتعلق بالمحور الأول**
- سيتم تحليل اجابات العينة نحو إجاباتهم على عبارات المتعلقة بالمحور الأول.
- كانت النتائج المتحصل عليها كما هي في الجدول أدناه.

### الجدول رقم 10 نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات السياسة الجبائية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب العبارات
01	هل تستفيد المؤسسة من تخفيضات؟	0.36	0.484	منخفض	05
02	هل تشكل الضريبة عبء أكبر للمؤسسة؟	0.87	0.340	منخفض	01
03	هل تأثر السياسة الجبائية على الإنتاج والعمالة	0.80	0.401	منخفض	02
04	السياسة الجبائية ضعيفة الفعالية في المؤسسة الاقتصادية	0.64	0.484	منخفض	03
05	هل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على وعي بأهمية السياسة الجبائية؟	0.51	0.504	منخفض	04
<b>المحور الأول</b>		<b>0.64</b>	<b>0.359</b>	<b>منخفض</b>	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (SPSS)

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

من خلال استطلاعنا لإجابات العينة والمتمثلة في مسيري المؤسسات الاقتصادية ومحسبها والخضوع للنظام الضريبي الجزائرى نجد إجماع العينة يرون أن السياسة الجبائية المطبقة لا تحظى بالإجماع حيث متوسط الحسابى للفئة المدروسة بلغت (0.64) وهو بمستوى منخفض حسب مخطط ليكارت الثلاثى وهذا النتيجة نتاج إجابات العينة على فقرات المحور والتي كانت بالترتيب التصاعدي

حيث نجد فى المرتبة الخامسة الفقرة الأولى من المحور الأول بمتوسط حسابى قدره (0.36) بدرجة منخفضة وبانحراف معيارى المقدر بـ (0.484) حيث تشير أغلبية على عدم استفادة المؤسسات الاقتصادية من التخفيضات الجبائية المقررة فى التشريع الجزائرى.

فى المرتبة الرابعة نجد الفقرة الخامسة والتي تشير توفر من عدمه على الوعى الجبائى لدى المؤسسات المدروسة وكانت إجابات العينة تدل على المستوى المنخفض وهو ما يقابله المتوسط الحسابى المقدر بـ (0.51) بتشتت إجابات العينة البالغ (0.504) ونستخلص من النتائج الاحصائية أن ليس هناك وعى بأهمية السياسة الجبائية لدى المؤسسات الاقتصادية.

فى المرتبة الثالثة نجد أن السؤال الرابع من هذا المحور لم يحظى بالموافقة حيث تشير الأرقام الاحصائية والمتمثلة فى المتوسط الحسابى البالغ (0.64) بانحراف معيارى قدره (0.484)، وهذه الفقرة تشير على السؤال المطروح عن ضعف فاعلية السياسة الجبائية.

فى المرتبة الثانية نجد السؤال الثالث وكانت نتائجه تمثل عن ضعف أو قوة تأثير السياسة الجبائية على العمالة وتشير النتائج على عدم موافقة عينة الدراسة حيث كان المتوسط الحسابى (0.80) بتشتت إجابات العينة المقدر بـ (0.401).

وفى المرتبة الأولى نجد أن السؤال الثانى من هذا المحور والذي جاءت نتائجه من متوسط الحسابى المقدر بـ (0.87) وبتشتت إجابات العينة (0.340)، وهذه النتيجة تدل على عدم موافقة الأغلبية على هذا الطرح.

ومن خلال ذلك نستنتج من النتائج الاحصائية المتحصل عليه من عينة الدراسة والمتمثلة فى مسير ومحاسبي المؤسسات الاقتصادية بشتى تصنيفاتها وحجمها نجد أن السياسة الجبائية المطبقة ضعيفة ولا تحظى بمستوى التطلعات بالنسبة لمؤسساتهم الاقتصادية.

### المطلب الثانى: عرض وتحليل إجابات العينة على المحور الثانى أثار السياسة الجبائية

سيتم تحليل إجابات العينة نحو إجاباتهم على عبارات المتعلقة بالمحور الثانى. أثار السياسة الجبائية

كانت النتائج المتحصل عليها كما هي فى الجدول أدناه.



## الفصل الثاني\_دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

### الجدول رقم 11 نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات السياسة الجبائية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب العبارات
01	هل تساهم السياسة الجبائية في تنشيط وزيادة حركة المتغيرات الاقتصادية؟	1.33	0.598	منخفض	01
02	تعديل السياسة الجبائية الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية	0.80	0.401	منخفض	03
03	هل تعمل السياسة الجبائية على ترشيد استخدام الأموال وتحقيق أقصى إنتاجية منها؟	0.31	0.467	منخفض	04
04	من آثار السياسة الجبائية قلة الاستثمارات نتيجة عزوف المستهلكين عن السلعة أو الخدمة	0.23	0.424	منخفض	05
05	يقل العبء الجبائي على المؤسسات الاقتصادية التي تستفيد من المزايا التي يمنحها القانون الجبائي وقانون الاستثمار	0.97	0.180	منخفض	02
<b>المحور الأول</b>		<b>0.73</b>	<b>0.190</b>	<b>منخفض</b>	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (SPSS)

إن النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه والممثلة لإجابات العينة المدروسة نجد أن هذا المحور لم يرقى إلى مستوى الموافقة حيث نجد أن مستوى المتوسط الحسابي لهذا المحور قد بلغ (0.73) بانحراف معياري والمقدر ب(0.190) وهذا النتيجة نتاج إجابات العينة على فقرات المحور والتي كانت بالترتيب التصاعدي حيث نجد في المرتبة الخامسة الفقرة الرابعة من المحور الثاني بمتوسط حسابي قدره (0.23) بدرجة منخفض وبانحراف معياري المقدر ب (0.424) حيث تشير أغلبية على عدم وجود آثار للسياسة الجبائية على عزوف المستهلكين لمنتجاتهم. في المرتبة الرابعة نجد السؤال الثالث وحسب إجابات العينة نجد أن السياسة الجبائية لا تقوم على ترشيد استخدام الأموال وتحقيق أقصى إنتاجها وهذا بمتوسط حسابي قدره (0.31) وبانحراف معياري قدره (0.746) في المرتبة الثالثة نجد أن السؤال الثاني من هذا المحور ليحظى بالموافقة حيث تشير الأرقام الاحصائية والمتمثلة في المتوسط الحسابي البالغ (0.80) بانحراف معياري قدره (0.401)، وهذه الفقرة تشير على عدم قدرة السياسة الجبائية على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي. في المرتبة الثانية نجد السؤال الأول وكانت نتائج المتوسط الحسابي المقدر ب (0.97) بتشتت اجابات العينة (0.180) والنتيجة تتواجد في مستوى المنخفض وهنا نكن أمام أن السياسة الجبائية المطبقة لا تقل العبء وفي المرتبة الأولى نجد أن السؤال الثاني من هذا المحور والذي جاءت نتائجه من متوسط الحسابي المقدر ب (1.33) وبتشتت إجابات العينة (0.598)، وهذه النتيجة تشير على انقسام العينة في اجاباتهم عن السؤال.

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

ويكون مجمل نتائج هذا المحور والمتكون من خمسة فقرات جد ضعيفة حيث نستخلص من النتائج على أن السياسة الجبائية لا تؤثر على المؤسسات الاقتصادية وفي هذه النقطة نرى أن السياسة الجبائية لا تساهم في تطوير المؤسسات الاقتصادية وهذا حسب رأي العينة المدروسة والتي شملت (61) من مختلف المؤسسات الاقتصادية في التراب الوطني.

### المطلب الثالث: اختبار فرضيات الرئيسية والفرعية

■ الفرضية الرئيسية ( $H_0$ ): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) للسياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية.

لاختبار الفرضية الرئيسية قمنا أولاً باختبار كل من فرضياتها الفرعية المنبثقة منها وهي كالتالي:  
الفرضيات الفرعية:

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) لتطبيق السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري (الانتماء-التصنيف)

ولإثبات صحة الفرضية قمنا بالاستعانة باختبار (ت) لعينتين المستقلتين

الجدول رقم 12 يوضح فروق العينة على اجابتهم حول تطبيق السياسة الجبائية تعزى لمتغير الانتماء

الانتماء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
مؤسسة عمومية	1.00	000	1.473	0.01	غير دال لا توجد فروق
مؤسسة خاصة	0.62	0.358	8.066		

من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS)

نلاحظ من الجدول قيمة المتوسط الحسابي للمؤسسات الاقتصادية العمومية تقدر بـ(1.00) بانحراف معياري قدره (0.000) وفي المقابل نجد أن متوسط الحسابي للمؤسسات الاقتصادية الخاصة قد بلغ (0.62) بانحراف معياري قدره (0.358)، كما أن قيمة (t) المحسوبة والمقدرة بـ(1.473) للمؤسسات العمومية وقيمة (t) المحسوبة للمؤسسة الاقتصادية الخاصة قد بلغت (8.066)، وكلتاها غير دالتين عند درجة الحرية (60) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.01)، وهذا يعني وجود الفوارق في إجابات العينة.

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

من الاختبار السابق، فإننا نقبل الفرضية العدمية التي تقرب وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) لتطبيق السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري(الانتماء

الفرضية الفرعية الثانية

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) لتأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري الانتماء

ولإثبات صحة الفرضية قمنا بالاستعانة باختبار تحليل التباين

الجدول رقم 13 يوضح فروق العينة على اجابتهم حول تأثير السياسة الجبائية تعزى لمتغير الانتماء

الانتماء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
مؤسسة عمومية	0.72	0.186	2.120	0.01	دال توجد فروق
مؤسسة خاصة	1.00	0.000	11.611		

من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS)

نلاحظ من الجدول قيمة المتوسط الحسابي للمؤسسات الاقتصادية العمومية تقدر بـ(0.72) بانحراف معياري قدره (0.186) وفي المقابل نجد أن متوسط الحسابي للمؤسسات الاقتصادية الخاصة قد بلغ (1.00) بانحراف معياري قدره (0.000)، كما أن قيمة (t) المحسوبة والمقدرة بـ(2.120) للمؤسسات العمومية وقيمة (t) المحسوبة للمؤسسة الاقتصادية الخاصة قد بلغت (11.611)، وكلتاها غير داليتين عند درجة الحرية (60) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.01)، وهذا يعني وجود الفوارق في إجابات العينة.

من الاختبار السابق، فإننا نقبل الفرضية العدمية التي تقر بوجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) لتأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري الانتماء

الفرضية الفرعية الثالثة:

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

■ توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) لتطبيق السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري التصنيف

لإثبات صحة الفرضية استعانا الباحثين باختبار تحليل التباين

الجدول رقم 14 يوضح فروق اجابات العينة على تطبيق السياسة الجبائية تعزى لمتغير التصنيف

القرار	مستوى الدلالة	قيمة "ف"	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
دال	0.000	63.033	2.644	2	5.288	بين المجموعات
توجد			0.42	58	2.433	داخل المجموعة
فروق				60	7.721	المجموع

من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS)

يبين الجدول أن قيمة (ف) لقيمة العينة حسب تصنيف مؤسساتهم الاقتصادية تقدر بـ (63.033) وهي دالة عند درجات الحرية (60) داخل المجموعة (2.433) وبين المجموعات (5.288) بمستوى دلالة قدره (0.000)، وهذا ما يعني أن توجد فروق.

من الاختبار السابق، فإننا نقبل الفرضية العدمية التي تقر بوجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) لتطبيق السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري التصنيف

الفرضية الفرعية الرابعة

■ توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) لتأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري التصنيف

لإثبات صحة الفرضية استعانا الباحثين باختبار تحليل التباين

الجدول رقم 15 يوضح فروق إجابات العينة على تطبيق السياسة الجبائية تعزى لمتغير التصنيف

القرار	مستوى الدلالة	قيمة "ف"	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
دال	0.01	4.847	0.155	2	0.310	بين المجموعات
توجد			0.32	58	1.853	داخل المجموعة
فروق				60	2.163	المجموع

من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS)

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

يبين الجدول أن قيمة (ف) لقيمة العينة حسب تصنيف مؤسستهم الاقتصادية تقدر بـ (4.874) وهي دالة عند درجات الحرية (60) داخل المجموعة (1.853) وبين المجموعات (0.310) بمستوى دلالة قدره (0.01)، وهذا ما يعني أن توجد فرق.

من الاختبار السابق، فإننا نقبل الفرضية العدمية التي تقر بوجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) لتأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري التصنيف

كما قام الطالبين بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة نوع العلاقة وقوتها بين السياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية:

$$X = \text{تطبيق السياسة الجبائية} = y = \text{السياسة الجبائية}$$

$$0.137 + x0.940 = y$$

- معامل الارتباط بين تطبيق السياسة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية والسياسة الجبائية = 0.538 وهو يدل على وجود ارتباط موجب بينهما ( $\alpha=0.05 < \text{sig}=0.000$ ).

- معامل التحديد ( $R^2=0.290$ )، ومعامل التحديد المعدل = 0.277، الخطأ المعياري للتقدير = 0.305، وتفسر قيمة معامل التحديد بـ 27% من تغير قيمة السياسة الجبائية (المتغير التابع) يمكن أن يفسر باستخدام العلاقة

الخطية بين تطبيق السياسة الجبائية وتأثيرها على المؤسسة الاقتصادية والنسبة المتبقية 73% ترجع إلى عوامل أخرى  $\text{Sig}=0.000$ ،  $F=24.044$ ، وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات وأن نموذج الانحدار السابق جيد.

$\text{Sig}=0.000$ ،  $T=44.739$  وهذا يدل على أن السياسة الجبائية عامل مؤثر ولكن بصفة ضعيفة

والجدول أدناه يوضح النتائج المتحصل عليها.

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

### الجدول رقم 16 نتائج معامل الانحدار الخطي للسياسة الجبائية

معامل التحديد ( $R^2$ )	اختبار (T)		اختبار (F)		معادلة الانحدار		البيان
	مستوى الدلالة	قيمة (T)	مستوى الدلالة	قيمة (F)	الخطأ المعياري	المعاملات (B)	
0.290	0.50	0.667	0.00	24.044	0.156	0.104	الثابت (باقي العوامل الأخرى)
	0.000	4.903			0.207	1.1017	خصائص المعلومات المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (SPSS)

نلاحظ من خلال الجدول أن نتائج هذا الجدول مقبولة إحصائيا حيث بلغت قيمة "ف" (24.004) وهي دالة بمستوى الدلالة قدره (0.00)، وهذا يؤكد وجود دلالة إحصائية لتأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية

كما بلغت قيمة "ت" المحسوبة (4.903) وهي دالة بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما تشير إليه قيمة (B) التي تعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل (السياسة الجبائية) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار (0.290) في المتغير التابع (المؤسسات الاقتصادية)، وهذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديد ( $R^2$ ) المقدر بـ (0.290) من التباين في المتغير التابع أي أن (29%) من التغيرات الحاصلة على المؤسسات الاقتصادية سببها تغيرات على مستوى السياسة الجبائية، مقابل دلالة قيمة "ت" لباقي العوامل الأخرى بمستوى دلالة قدره (0.50)، وهو ما يؤكد وجود عوامل أخرى تؤثر أيضا المؤسسات الاقتصادية

من الاختبار السابق، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 للسياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية.

## الفصل الثاني—دراسة حالة تأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية

### خلاصة :

من خلال الدراسة التطبيقية، حاولنا دراسة أثر ومساهمة السياسة الجبائية في نشاط المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال إعطاء تقديم عام لمجال الدراسة حتى يتسنى لنا تحديد معالم الدراسة بعدها يتم توضيح كيفية حساب و إعداد مختلف المؤشرات وهذا حسب المعطيات التي أتاحت لنا من خلال الاستبيان .

حيث تأكد لنا من خلال الدراسة أن للسياسة الجبائية تأثير ضعيف على نشاط المؤسسات الاقتصادية و ذلك من خلال مختلف المؤشرات و القيم المتحصل عليه من الدراسة التي قمنا بها ، تبين لنا أن سياسة الجبائية تلعب دورا في دعم نمو النشاط الاقتصادي ولكن بصفة ضعيفة للمؤسسات الاقتصادية من ذلك من خلال التحفيزات و الإعفاءات الجبائية لبعض الأنشطة.

خاتمة



## خاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع تأثير السياسة الجبائية على نشاط المؤسسة الاقتصادية ، معالجة إشكالية البحث المتمثلة في ما مدى مساهمة السياسة الجبائية في التأثير على نشاط المؤسسات الاقتصادية، من خلال الفصول الثلاثة باستخدام المنهج والأدوات المشار إليها في المقدمة انطلاقا من الفرضيات المعتمدة، وبهذا تتوزع هذه الخاتمة إلى نتائج البحث واختبار الفرضيات، و التوصيات الاقتراحات

### 1-إختبار صحة الفرضيات و تحليل نتائج الاستبيان:

من خلال الدراسة التطبيقية للاستبيان وجدنا أن:

- يوجد تأثير ضعيف للتحفيزات الجبائية على الأداء النشاط في المؤسسات الاقتصادية وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية؛
- القائمين على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على وعي بأهمية تأثير السياسة الجبائية على أداء نشاطها الاقتصادي خاصة عند اتخاذ قراراتها التمويلية و الإستثمارية والتشغيلية وهو ما يثبت صحة الفرضية ؛
- التحفيزات الجبائية لا تعتبر من أهم مخرجات السياسة الجبائية تعمل على تحسين المردودية النشاط الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية، فتأثيرها مرتبط بمدى أثر الأعباء الجبائية على النشاط الاقتصادي في المؤسسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية ؛
- يختلف تأثير السياسة الجبائية على النشاط الاقتصادي في المؤسسة من مؤسسة إلى أخرى حسب درجة التحفيزات الجبائية المقدمة لها أو الأعباء الجبائية المفروضة عليها ؛
- تلعب الإجراءات الإصلاحية للسياسة الجبائية انعكاسا على نشاط الاقتصادي للمؤسسات و بالتالي فإنه يؤثر تأثيرا ضعيفا على الاقتصاد بشكل عام ،حيث أنه يعتبر الإصلاح الجبائي علامة على التصحيح التدريجي لاختلالات الاقتصاد و بالتالي التأثير على نشاط المؤسسات الاقتصادية و هو يثبت صحة الفرضية سابقة الذكر .
- يتضح من خلال ما سبق أنه هنالك العديد من صعوبة التي تحول دون تطبيق السياسة الجبائية و ذلك من خلال نقائص على مستوى البشري و المادي و كذلك من جانب مدى الالتزام المكلفين بمهاته السياسات الجبائية و هو ما يفند الفرضية السابقة .

### 2-النتائج الدراسة

- إنه يرجوع إلى النصوص الجبائية نجد أن السياسة الجبائية التي تبناها الجزائر تأخذ في الحسبان الخصوصية لكل نشاط اقتصادي في الاقتصاد الجزائري ، و ذلك حسب النشاط المراد دعمه و هذا يثبت صحة الفرضية السابقة . نتائج البحث:

يتضح لنا مما سبق التطرق إليه أن مساهمة السياسة الجبائية في التأثير على نشاط المؤسسات الاقتصادية هي تدبير تشريعي أو تنظيمي لتشجيع الأفراد أو المؤسسات للعمل من أجل المصلحة العامة في المقابل الحصول على المزايا الضريبية وتخفيض أو إعفاء من الضرائب. هذه التحفيزات تساعد المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية سواء في مرحلة الاستغلال والتمويل أو الاستثمار، وبالتالي التأثير على نشاط المؤسسات الاقتصادية .

### 3- الاقتراحات:

- عند فرض ضرائب باهظة ينجر عنه التهرب الضريبي، و عزوف عن إنشاء مؤسسات، أو إبقاء المؤسسة دون تصريح للوجود فيقع العبء على المؤسسات المصرح بها فقط وعزوف الأجنبي (العملة الصعبة) و العكس صحيح لو تم تخفيض الضرائب لكانت كل المؤسسات مصرح بها لاجتذاب أكبر عدد ممكن من رؤوس الأموال الداخلية والخارجية مثل ما تقوم به بعض البلدان.
- رقمنة المؤسسات الجبائية، ومراجعة معدلات الضريبة خاصة بالشركات الصناعية التي تقوم باستيراد المواد الأولية نصف مصنعة موجهة للإنتاج و ليس للبيع .
- تقريب الإدارة من الأفراد للقضاء على البيروقراطية وتسهيل الخدمات ودعم الشركات الناشئة وتحفيزهم بامتيازات.
- إعادة النظر في معدلات الضريبة، و إعطاء امتيازات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غرض دعمها.
- إعادة النظر في السياسة الجبائية التي تنتهجها الدولة مع المؤسسات الاقتصادية .
- تسهيل التحصيل الجبائي عن طريق الإنترنت مواكبة للتطور.
- توحيد نوع ووعاء الضريبة.
- أن التحفيزات المتبناة ضمن السياسة الجبائية مفيدة ومهمة في التخفيض من الأعباء الجبائية، مما يؤدي بالمؤسسة لتحقيق وفرة ضريبية تساعد على النمو والبقاء؛
- عمل على الاهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الاستثمار، و محاولة الاستفادة منها قدر الإمكان .
- عمل على تحسين من مستوى الثقافة الجبائية للميسرين، من خلال التكوين و التريصات، وبالتالي تمكينه من استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة، وتوضيح الاختيارات التي يجب انتقائها .
- إعادة النظر في الامتيازات الضريبية في كل فترة يكون فيها الاقتصاد في حاجة إلى إصلاحات جديدة،
- أن يعتمد المشرع في منح إعفاءات جبائية للمؤسسات انطلاقا من حجم رأس المال أو عدد مناصب الشغل، وعدم اعتماد على الطبيعة القانونية للمؤسسة .

# قائمة المراجع

1/ المراجع باللغة العربية:

أ/الكتب:

- 01\* ابراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2011.
- 02\* سالم محمد الشوايكة، المالية العامة، والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 03\* سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب عشماوي، النظم الضريبية، مطبعة الاشعاع، الاسكندرية، دون سنة النشر.
- 04\* سوزي عدلي ناشد، الوجيز فب المالية العامة، دار الجامعة للنشر، 2000.
- 05\* عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدين، "مقدمة في الاقتصاد العام"، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 1990.
- 06\* عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.
- 07\* فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985.
- 08\* كامل محمد المغربي، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002.
- 09\* كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن 1997،
- 10\* محي محمد السعيد، العلاقات القانونية بين الممول والإدارة الضريبية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2002.
- 11\* المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الضرائب والموازنة العامة، ط2، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2000.
- 12\* مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008
- 13\* مصطفى حسن باهي، الاحصاء وقياس العقل البشري، مركز الكتاب للنشر، مصر، 2000.
- 14\* نوح محمد نوح عبد الرحيم، المحاسب الضريبي، مطابع دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1971.
- 15\* هاشم عبد الرحمن التكروري، الأسس الفلسفية للضرائب، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2015.
- 16\* وليد زكرياء صيام وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، الدار الصفاء ودار المسيرة، الأردن.
- ب/الرسائل والاطروحات:

- 17\* العاقر جمال الدين، التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي، دراسة حالة بلدان المغرب العربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2008/2009.

- 18\* بالضياف العيد، المؤسسة الاقتصادية بين أهدافها وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.
- 19\* حسيبة عليوات، السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار، دراسة تحليلية تقييمية لفترة 2001-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم المالية والمحاسبة، جامعة البويرة، سنة 2020.
- 20\* درقة أمال، أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي سنة، 2014/ 2015.
- 21\* كارومي عبد القادر، التأثير الضريبي على مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة (الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بأدرار)، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درارية أدرار. سنة 2019.
- 22\* ريمة قوبي، واقع الاتصال الرسمي في المؤسسة الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014.
- 23\* سعاد بلحنيش، حسينة بوسهوة، آثار التحفيزات الجبائية على ترقية وتشجيع الاستثمار، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة المدية، 2009.
- 24\* شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بالكايد، تلمسان 2009/2010.
- 25\* محمد جمام، النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد منثوري، قسنطينة 2009/2010
- 26\* محمود جمام، "النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة.، 2009-2010.
- 27\* وهي بوعلام، "النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة-حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010/2011.
- ج/المجلات المقالات والمنشورات:

## قائمة المراجع

- 28/ فاطمة الزهار مصباحي وفاطمة الزهراء محمدي، المؤسساتية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015/01/05.
- 29/ جنات فروق السمالوطي، إصلاح المالية العامة في مصر، الإصلاح الضريبي في مصر والمعادلة الصعبة، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد، أيام 7-8 يونيو 2005، جامعة القاهرة، 2005.
- 30/ عبد القادر باب وخيرة، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، جامعة المدية، سبتمبر 2014.
- 31/ قرين رشيد، السياسة الجبائية بين المفاضلة في التوسيع في الإنفاق الجبائي والحصيلة الجبائي، مجلة المعارف، العدد 20، جامعة البويرة، جوان 2016.
- 32/ يعلي فاروق، اختبار الفرضيات، مطبوعة حول مقياس إعلام آلي، جامعة سطيف (02)، 2016.

## 2/ المراجع باللغة الأجنبية:

- 33/ JEAN LONGATTE, JACQUES MULLER, ECONOMIE D'ENTREPRISE, DUNOD, PARIS 2004.
- 34/ PIERRE CONSO, LA GESTION FINANCIERE DE L'ENTREPRISE, 8EME EDITION, DUNOD, PARIS 2000 .

الملاحق

استبانة

استبانة حول تأثير السياسة الجبائية على نشاط المؤسسة الاقتصادية .موجه لمديري المؤسسات الاقتصادية او مسيريها في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر علوم مالية ومحاسبة للسنة الجامعية 2021/2020 يشرفنا ان نتقدم اليكم بهذا الاستبيان المتعلق بدراسة: " حول تأثير السياسة الجبائية على نشاط المؤسسة الاقتصادية." لذا يسعدنا أن نطلب من سيادتكم المحترمة أن تفضلوا بالمساهمة من خلال اجابتكم الصادقة عن هذا الاستبيان كما نؤكد لكم أن الإجابات التي ستدلون بها لن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط. وذلك بوضع علامة \* خلال النقاط .شاكرون لكم حسن تعاونكم معنا.

المحور الاول :البيانات الشخصية.

	أنثى .	ذكر		الجنس	
				السن	
	من 25 سنة الى 34 سنة	أقل من 25 سنة		اسم المؤسسة	
	من 56 سنة الى 64 سنة	من 35 سنة الى 44 سنة		مقرها	
كبيرة	متوسطة	صغيرة		تصنيف المؤسسة	
	القطاع الخاص	القطاع العام		انتماء المؤسسة	



المحور الثاني

<input type="checkbox"/>	TAB	<input type="checkbox"/>	TVA	<input type="checkbox"/>	IFU	الضرائب التي تسددتها المؤسسة
<input type="checkbox"/>	IBS	<input type="checkbox"/>	IRG	<input type="checkbox"/>		هل تستفيد المؤسسة من تخفيضات
		<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	هل تشكل الضريبة عبء أكبر للمؤسسة
		<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	هل تأثر السياسة الجبائية على الانتاج والعمالة
		<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	السياسة الجبائية ضعيفة الفعالية في المؤسسة الاقتصادية
		<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	هل المؤسسات الاقتصادية على وعي بأهمية السياسة الجبائية
		<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	

المحور الثالث

<input type="checkbox"/>	ربما	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	هل تساهم السياسة الجبائية في تنشيط وزيادة حركة المتغيرات الاقتصادية
<input type="checkbox"/>		<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	تعديل السياسة الجبائية الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية
<input type="checkbox"/>		<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	هل تعمل السياسة الجبائية على ترشيد استخدام الاموال وتحقيق اقصى انتاجية منها
<input type="checkbox"/>		<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	من اثار السياسة الجبائية قلة الاستثمارات نتيجة عزوف المستهلكين عن السلعة او الخدمة
<input type="checkbox"/>		<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	يقل العبء الجبائي على المؤسسات الاقتصادية التي تستفيد من مزايا التي يمنحها القانون الجبائي وقانون الاستثمار

## الملاحق

---

من خلال السياسة الجبائية الحالية ماذا تقترح المؤسسة كحلول للإصلاح الجبائي؟

.....

.....

.....

.....

الملاحق

---